



جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

تقلبات أسعار الصرف وأثرها على مؤشر الأسعار
-دراسة حالة الجزائر ما بين (2014-2018)-

إعداد الطالبتين:

- تزالت سارة

- حريزي وهيبة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
مونة يونس	أستاذ مساعد - أ	رئيساً
صديقي عبد الكريم	أستاذ مساعد - أ	مشرفاً
بكادي مسعود	أستاذ مساعد - أ	مناقشاً

السنة الجامعية: 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله والصلاة والسلام على اشرف المرسلين
إلهي لا تطيب الجنة إلا برويتك، أحمدك واشكر فضلك في
توفيقي لانجاز هذا العمل
إلى من كل دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي "أمي
الحنونة"

إلى من سلك طريق الصعاب لأسلك طريق الفلاح "أبي
الغالي رحمة الله عليه"

إلى الذين ترعرعت وتربيت معهم..... إخوتي كل واحد
باسمه جعل الله سعيكم مشكورا

إلى الذين صدق فيهم قول الحكيم..... رب أخ لم تلده أمك
..... إلى جميع الأخلاء الأوفياء أصدقاء الطفولة والدراسة

إلى كل الأقارب دون استثناء ومن له معزة في قلبي ولم
يسعني ذكره

وهيبة

الهدايا

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

إلى من كان خلقه القرآن، سيدي و حبيبي و قرّة عيني،

"رسول الله محمد ص الله عليه و سلم

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى اللذان أخذنا بيدي ووفرا لي سبيل التعلم و كانا لي الوجه الطافح حبا وحنانا،

"أمي" وأبي الكريمان حفظهما الله و أطال في عمرهما بالخير و البركات إلى جميع أفراد عائلتي "

إلى الدم الذي يجري في عروفي

أحمد، سعادية، سالم، زوييدة، لطيفة، وهيبية

إلى الكتكوت الصغير ابن أختي "رياض"

إلى كل الأهل والأصدقاء والأحباب

الهدايا

شكر و عرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على اشرف الخلق والمرسلين نبينا محمد ﷺ وعلى اله الطيبين الطاهرين.

أول الشكر وآخره نتقدم به إلى المنعم الباري عز وجل (الله) سبحانه وتعالى، الذي أحاطنا برعايته الإلهية العظيمة، ويسر لنا كل عسير، وألهمنا الصبر والقوة في شق طريقنا نحو البحث العلمي.

نتقدم بجزيل شكرنا إلى كل من تحلى بالصبر الجميل وساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل

ونتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا وعظيم امتناننا إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ "صديقي عبد الكريم" على توصياته الهادفة ونصائحه القيمة والجهد المبذول في متابعة البحث والإشراف عليه في كل مراحله، فدعائنا له بالخير والعافية.

إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين سنال شرف مناقشتهم لبحثنا، فلهم منا كل الشكر والعرفان على مجمل توجيهاتهم وانتقاداتهم التي ستثير مسارنا العلمي.

سارة وهيبه

الفهرس

الصفحة	البيان
II	الإهداء
III	الشكر
IV	الفهرس
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة المختصرات والرموز
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف ومؤشر الأسعار	
5	تمهيد الفصل
6	المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف ومؤشر الأسعار
6	المطلب الأول: الأسس النظرية لسعر الصرف
6	الفرع الأول: تعريف سعر الصرف
7	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
9	الفرع الثالث: مخاطر تقلبات سعر الصرف وطرق إدارتها
12	المطلب الثاني: الأسس النظرية لمؤشر الأسعار وعلاقته بسعر الصرف
12	الفرع الأول: تعريف الرقم القياسي للأسعار (مؤشر الأسعار)
12	الفرع الثاني: أنواع الأرقام القياسية للأسعار (مؤشر الأسعار)
13	الفرع الثالث: العلاقة بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار
17	المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول موضوع سعر الصرف ومؤشر الاسعار
17	المطلب الأول: الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع
20	المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
21	خلاصة الفصل.
الفصل الثاني: دراسة قياسية لتقلبات سعر الصرف وأثرها على مؤشر الأسعار في الجزائر	
23	تمهيد الفصل.
24	المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستعملة في الدراسة

24	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة
27	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
29	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة
29	المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة
29	الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
35	الفرع الثاني: اختبار السببية لجرانجر في المدى القصير والطويل
39	الفرع الثالث: تقدير النموذج.
41	المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج
42	خلاصة الفصل
44	خاتمة
	قائمة المراجع والمصادر
	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار نهاية الفترة.	24
2-2	تطور مؤشر الأسعار في الجزائر	26
2-3	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF	29
2-4	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج باستخدام تقنية فيليبس بيرون	33
2-5	العلاقة السببية بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار	36
2-6	العلاقة السببية بين سعر الصرف المتأخر بفترة واحدة و مؤشر الأسعار	36
2-7	نتائج اختبار السببية في المدى القصير	36
2-8	العلاقة السببية بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار في المدى الطويل	37
2-9	العلاقة السببية بين سعر الصرف المتأخر بفترة واحدة و مؤشر الأسعار	38
2-10	نتائج اختبار السببية في المدى الطويل.	38
2-11	نتائج تقدير النموذج لمؤشر الأسعار خلال الفترة 2014-2018.	39

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1_1	الآثار الانتقالية من انخفاض سعر الصرف إلى أسعار المستهلك	15
1_2	تطور سعر الصرف ومؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة (2017-2000)	16
2_1	سلسلة الفروق الأولى لمؤشر أسعار المستهلك	32
2_2	سلسلة الفرق الثاني لسعر الصرف	32
2_3	سلسلة الفرق الثاني لسعر الصرف المتأخر	33

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	نتائج ومخرجات برنامج Eviews9

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز /اختصار	الدلالة باللغة العربية
Var	نموذج الانحدار الذاتي
ADF	ديكي فولر الموسع
CPI	مؤشر الأسعار
TC	سعر الصرف الرسمي
TCR	سعر الصرف المتأخر بفترة واحدة
F	إحصائية فيشر
P	الاحتمال
R^2	معامل التحديد
R	معامل الارتباط

مقدمة

مقدمة

تعد وحدة النقد واجهة اقتصاد كل دولة والتي تعتبر مرآة تعكس حالتها الاقتصادية من قوة أو ضعف ونتيجة لذلك فإن الاقتصاد القوي يخلق بالضرورة عملة قوية مرغوب فيها، حيث تبرز قيمة عملة أي دولة من خلال المبادلات التجارية بين الدول، لذلك فهي بحاجة لتقييم عملتها مقابل عملات الدول الأخرى بصورة دورية لمعرفة القوة الشرائية بعملتها وهذا ما يسمى بسعر الصرف باعتباره من أهم الأدوات التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي، إذ يعد الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية.

برز الاهتمام بسعر الصرف الجزائري باعتباره جوهر التعاملات الخارجية وأداة هامة تربط الاقتصاد الداخلي بالعالم الخارجي، والجزائر كغيرها من الدول وسعيها منها لمحاولة تحسين قيمة عملتها قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري ولذلك لتوجه إلى اقتصاد السوق من أجل إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني، رغم هذا تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري، ففي حالة ارتفاع قيمة العملة الجزائرية، أي تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، أما في حالة رفع سعر الصرف أي تخفيض قيمة العملة، يؤدي إلى انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج المحلية بالنسبة للعالم الخارجي مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المحلية مقارنة بالأسعار الخارجية وزيادة تنافسية المنتجات المحلية، وهذا يؤدي إلى تراجع الواردات وزيادة الصادرات، حيث ينتقل أثر هذا التغير في سعر الصرف بشكل كبير على مستوى العام للأسعار وأسعار الواردات على وجه الخصوص ويظهر ذلك جليا على الدول التي تقوم بالاستيراد بشكل كبير، وهذا لكون أسعار الواردات تؤثر على أسعار السلع المحلية حيث يعتبر مؤشر الأسعار من أكثر المؤشرات تأثيرا وتأثرا بأسعار الصرف وتقلباته، وتبقى السلطات النقدية تسعى إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار كهدف نهائي لها.

إشكالية الدراسة

نظرا لأهمية كل من سعر الصرف ومدى تأثيره على مؤشر الأسعار إذ يعد من بين التحديات المهمة التي تواجه صانعي القرارات والسياسة النقدية لأن أي خلل في سعر الصرف يسمح بانتقال هذا الخلل إلى المستوى العام للأسعار.

من خلال ما سبق ذكره تتجلى معالم الإشكالية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

*** ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على مؤشر الأسعار في الجزائر؟**

وحتى يتسنى الإلمام والإحاطة بعناصر الموضوع تم الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما العلاقة بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار؟

✓ كيف يتأثر مؤشر الأسعار بسعر الصرف؟

✓ ما المقصود بمؤشر الأسعار، وبما يعبر عنه؟

✓ ماذا تمثل كل من السلاسل الزمنية لسعر الصرف ومؤشر سعار المستهلك؟

مقدمة

فرضيات البحث

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: سعر الصرف الرسمي يؤثر بصورة كبيرة على أسعار المواد الاستهلاكية في الجزائر.
- الفرضية الثانية: يعتبر مؤشر أسعار المستهلك مقياسا مهما لمؤشر الأسعار.
- الفرضية الثالثة: كل من سعر الصرف ومؤشر أسعار المستهلك هي سلاسل مستقرة.
- الفرضية الرابعة: هنالك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار.

أهمية البحث

تكتسي الدراسة أهمية بالغة تستمد من أهمية الموضوع ذاته، التي تكمن في النقاط التالية:

- الأهمية التي يكتسبها سعر الصرف من حيث التأثير على مؤشر الأسعار، حيث يحتل هذا الأخير دور مهم في التوازن الاقتصادي.
- أهمية دراسة سعر الصرف ومؤشر الأسعار في ظل التحولات الاقتصادية التي تمر بها الجزائر.

أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات، سعر الصرف الرسمي كمتغير مستقل والمتغير التابع المتمثل في مؤشر الأسعار باستخدام الأساليب القياسية (كاختبار استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية السببية) والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديرها.
- بناء نموذج قياسي من خلال تحليل علاقة سعر الصرف بمؤشر الأسعار في المدى القصير والطويل.
- إبراز تأثيرات سعر الصرف وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على مؤشر الأسعار خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018.

دوافع اختيار موضوع الدراسة

- يرجع السبب إلى اختيار هذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها فيما يلي:
- يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حول نقاشات حساسة.
- الرغبة والسعي في التعرف والتحكم في التقنيات والطرق القياسية.
- للاستطلاع وإثراء المعرفة الذاتية.

حدود الدراسة

- من أجل الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وموضوعية، تم وضع حدود مكانية وزمنية فيما يخص الإطار المكاني المتمثل في العينة المختارة لدراسة والمتمثلة في الجزائر، أما الإطار الزمني والمحدد في الفترة الممتدة من 2014-2018.

مقدمة

المنهج المتبع

قصد دراسة هذا الموضوع وإعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف ومؤشر الأسعار، أما في الجانب التطبيقي اتبعنا الأسلوب التحليلي باستخدام الطرق والأساليب القياسية والإحصائية اللازمة لدراسة العلاقة بين المتغيرات، حيث تم إتباع البرنامج الإحصائي Eviews9.

صعوبات الدراسة

- شساعة الموضوع، وتعدد الجوانب المتعلقة به.
- صعوبة الحصول على إحصائيات الدقيقة خاصة الشهرية .
- قلة المراجع المتعلقة بأحد المتغيرين والدراسات السابقة المتعلقة به.

تقسيم الدراسة

لتحقيق الأهداف المسطرة، وقصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام للدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين مستهله بمقدمة ومنتية بخاتمة حيث يمثل الفصل الأول الجانب النظري أما الفصل الثاني يتمثل في الجانب التطبيقي، ويمكن تقديم هيكل الدراسة كما يلي:

- عنوان الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية والذي تم تخصيصه للمفاهيم الأساسية حول سعر الصرف، ومؤشر الأسعار، أما عنوان المبحث الثاني الأدبيات التطبيقية الذي تم فيه التطرق لأهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وتم فيه كذلك مقارنتها بالموضوع محل الدراسة.

- عنوان الفصل الثاني: الدراسة القياسية، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، تم التطرق في المبحث الأول إلى تبيان الطريقة المتبعة والأدوات المستخدمة في تحليل معطيات الدراسة، وتناول المبحث الثاني مناقشة المعطيات والنتائج المتوصل إليها.

وفي الأخير خاتمة البحث التي تضمنت النتائج وأهم التوصيات وأفاق البحث المستخلصة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية

والتطبيقية

لسعر الصرف ومؤشر

الأسعار

تمهيد:

تعتبر النقود أي شيء يلقي قبول عام، ويؤدي وظائف ومن بين أهم وظائف النقود وسيط في التبادل، ونظرا لتزايد المبادلات التجارية الدولية أصبح من الضروري وجود نسبة تبادل بين عملة الدولتين، حيث تستعمل كل دولة عملتها الخاصة في عمليات الدفع الداخلية وعند القيام بتسوية المدفوعات الدولية تستخدم العملات الأجنبية، وذلك بعد اتجاه العديد من الدول إلى نظام تعويم العملات، أي إيجاد العلاقة بين النقد الأجنبي والنقد الوطني وهو ما يعرف بسعر الصرف الذي يعتبر متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية نظرا للعوامل المؤثرة الداخلية والخارجية التي يتعرض لها.

وفي الغالب يتعرض سعر الصرف لتقلبات وتغيرات مستمرة ينجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، وللوقاية من حدوث خسائر كبيرة وجب إتباع تقنيات لتقادي أو تغطية هذه المخاطر، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم الذي هو عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي ينتج عنه انخفاض في قيمة العملة وكذا القوة الشرائية لوحدة النقد، ولتحديد أسباب ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد يتم الاستعانة بالأرقام القياسية للأسعار حيث تستخدم لقياس التغيرات للأسعار.

و في هذا الفصل سيتم عرض أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف، والمفاهيم المتعلقة بمؤشرات الأسعار وبعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وكذا علاقة هذه الدراسات بموضوع المذكرة محل الدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف ومؤشر الأسعار.

يربط سعر الصرف بين أسعار السلع المحلية وأسعار السلع الأجنبية من خلال سوق الصرف الأجنبي، ومن أجل إدراك كيفية عمل هذا السوق من الواجب معرفة العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات ومن الممكن أن تؤدي هذه العوامل إلى مخاطر اقتصادية كبيرة، التي تثيرها تقلبات العملات الأجنبية، يتطلب إدارتها من خلال تبني تقنيات تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية لأسعار الصرف التي بدورها تؤثر على مؤشر الأسعار.

المطلب الأول: الأسس النظرية لسعر الصرف.

سيتم توضيح العوامل المؤثرة على سعر الصرف ومخاطر تقلبه بالإضافة إلى طرق إدارته.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف: "على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من الصرف (العملة) الأجنبية".¹

كما يمكن تعريفه: " بأنه سعر عملة بعملة أخرى أو نسبة مبادلة عملتين فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمنًا لها، فهو عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على عملة أخرى".²

كما لا بد من التفريق بين المفهومين الآتيين لأسعار الصرف:

سعر الصرف الاسمي: تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف الاسمي)، وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقنيات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة.³

سعر الصرف الحقيقي: تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر أيضا من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي (مؤشر سعر الصرف الحقيقي)، الذي يمكن اعتباره مؤشر مرجح تجاريا، يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم.⁴

ومنه يمكن القول أن سعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على العملة الأجنبية.

¹ وليد الصافي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص184.

² عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص176.

³ الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، طبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2009، ص11.

⁴ مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، طبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص8.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

يتأثر سعر الصرف العملات بعوامل كثيرة جدا، ومن أجل دراسة هذه العوامل تم تقسيمها إلى عاملين:

أولاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

من بين العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف هي:

1- كمية النقود: يرى فريدمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود $Stock\ of\ money\ per\ unit\ of\ output$ وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار أيضا، وعلى حد معرفته ليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار إلا وصاحبها تغير جوهري في كمية النقود بوحدة واحدة من الناتج في نفس الاتجاه، وقد أشار إلا أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:

✓ تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيرا مستقلا ففي حالة ثبات كمية النقود وتصادد حجم الإنتاج فان الأسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريبا وتعليه لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الإنتاج.

✓ تغير كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بالنسبة إلى دخولهم.¹

2- أسعار الفائدة: إن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وسوف يرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي والعكس يحدث عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معينة.²

ويمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين معدلات الفائدة وأسعار الصرف حيث أن معدلات الفائدة المرتفعة تكون عامل جذب للفرص الاستثمارية بالنسبة للأجانب وهو ما يعكس انخفاض في أسعار الصرف.

3- التغير في الميزان التجاري: توجد علاقة وثيقة بين ميزان التجاري وسعر العملة للبلدان فإذا كان سعر لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من جهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري أما إذا تم تحديد سعر الصرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري.

يمكن القول أن سعر الصرف يؤثر على اتجاه الصادرات والواردات وبالتالي على ميزان التجاري.

4- التدخلات الحكومية: تعتبر التدخلات الحكومية من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف ويظهر ذلك من خلال فرض الدولة قيود على الصرف الأجنبي أو فرض قيود على التجارة الخارجية وتتم هذه التدخلات

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيق، طبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص61.

² موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، طبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص51.

عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر الصرف العملة عندما لا يكون ملائماً للسياسة المالية والاقتصادية وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها وفي حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو رفع في سعر العملة هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في سوق الداخلي كما يسمح باستقرار العملة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الثقة ببقية لدول العالم في تعاملاتهم التجارية والرأس مالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.¹

5- المعدلات النسبية للتضخم: التغير في المعدلات النسبية للتضخم يمكن أن يؤثر في النشاط التجاري العالمي الذي يؤثر في الطلب على العملات وعرض تلك العملات و بالتالي يؤثر في أسعار الصرف.

6- المستويات النسبية للدخل: يظهر تأثير المستويات النسبية للدخل على أسعار الصرف كون الدخل يمكن أن يؤثر في مقدار الطلب على المستوردات وبالتالي يؤثر في أسعار الصرف.²

ثانياً: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها كالآتي:

1- الاضطرابات والحروب: تعد الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية من العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك بتأثيرها على أوضاع التجارة واقتصاد البلد بصورة عامة وتأثر جميع القطاعات الاقتصادية للبلد وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.³

2- خبرة المتعاملين وأوضاعهم: إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية اتجاه حركة الأسعار كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات.⁴

3- الإشاعات والأخبار: يعد تجاوب السوق مع الأخبار والإشاعات التي يستلمها تؤثر على سعر الصرف فيه، فنجد تجاوبه لهذه المتغيرات في بعض الأحيان حساساً وقوياً في حين يكون تجاوبه لنفس المتغيرات في وقت آخر مختلف تماماً وذلك لاختلاف استجابة المتعاملين.¹

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، طبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016، ص 19-21.

² عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص 159-162.

³ دوعي الحسين، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) دراسة تحليلية قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة مسيلة، 2016-2017، ص 20.

⁴ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

4-التغير في قيمة الصادرات والواردات: فحينما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة للواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لزيادة طلب الأجانب عليها، وذلك سيؤدي إلى تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى سعر الصرف.²

الفرع الثالث: مخاطر تقلبات سعر الصرف وطرق إدارتها

أولاً: تعريف خطر سعر الصرف

مفهوم خطر سعر الصرف: مخاطر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساساً بعمليات الاستيراد والتصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية، وهي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط وأن المؤسسة تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر، الذي يمس أساساً المؤسسات ذات العلاقات التجارية والمالية مع الخارج.³

كما عرفت مخاطر أسعار الصرف على أنها: مخاطر الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، أي الخسارة التي من الممكن أن تتعرض لها المنظمة نتيجة التغيرات غير المواتية بأسعار الصرف بين عملة نقدية محلية وعملة نقدية أجنبية.⁴

ثانياً: أنواع مخاطر سعر الصرف

سنوضح أنواع مخاطر سعر الصرف فيما يلي:

- 1- **المخاطر المالية:** هي تلك المخاطر الناشئة بسبب تغيرات قيمة العملة والتي تحدث بصفة مفاجئة وبحدة في بعض الأحيان، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.⁵
- 2- **مخاطر التمويل:** هي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة.⁶

¹ رشاد العصار، عليان الشريف، **المالية الدولية**، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص46.

² دوعي الحسين، مرجع سبق ذكره، ص21.

³ عبد الحق بوعتروس، **حول أهمية إدارة مخاطر الصرف-حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-مجلة البحوث والدراسات، جامعة قسنطينة، 1999، العدد12، ص111.**

⁴ رجاء صادق بيجان، **إدارة مخاطر أسعار صرف العملات باستخدام عقود المشاركة بالمخاطرة**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، 2016، العدد (21)، ص7.

⁵ جعفري عمار، **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة-2012-2013، ص39.

⁶ العرابي حسن، حموا يعيش محمد، **أثار تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على العائدات النفطية -حالة الجزائر-(خلال فترة 1990-2015)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ادرار، 2016-2017، ص12.

3- مخاطر الائتمان: تنتج هذه المخاطر عن عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه، وقد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدول المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية.¹

4- مخاطر الأسعار: هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:²
النوع الأول: أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابقة وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة.

النوع الثاني: وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر أيضا نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بأوضاع أو مراكز بالعملات.

ثالثا: طرق إدارة سعر الصرف

لتغطية خطر الصرف الأجنبي هناك تقنيات تستخدم للوقاية من الخسارة والتخفيض من خطر العملة، نميز بين تقنيات خارجية وأخرى داخلية.

1-التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف

1-1التسبيق بالعملة: وهي تقنية موجهة للمؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة وتغطية خطر الصرف في نفس الوقت، هذين الهدفين يمكن التوصل إلى تحقيقيهما بطريقة منفصلة عن طريق الاقتراض بالعملة المحلية واستعمال الصرف الآجل في نفس الوقت وهناك أسلوب آخر يتمثل في الاقتراض بالعملة الأجنبية واستبدال المبلغ المقرض بالعملة المحلية، فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من الائتمان قصير الأجل يستعمله في تمويل عملياته، يقوم فيها بعد تسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زبونه في تاريخ الاستحقاق أما إذا كانت هذه المؤسسة تريد أن تقضي نهائيا على خطر الصرف فعليها ألا تقترض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يساوي تماما المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون.³

1-2القروض المتقاطعة بالعملة الأجنبية: تتلخص هذه التقنية في قرضين متبادلين بنفس المدة وبنفس المبلغ بعمليتين مختلفتين وهو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها واسترجاعها في تاريخ الاستحقاق وعملية SWAP الخاصة بالعملة الأجنبية يمكن أن تكون محل تعاقد بين مؤسستين من نفس الدولة (مصدر،

¹ دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص50.

² توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص216،215.

³ عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: إدارة مخاطر اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 ماي 2007، ص9.

مستورد) لهما نفس الحاجة المتناظرة ولكن هذه الحالة نادرة الوقوع واغلب هذه العمليات في الحياة العملية تتم بين البنك وزبائنه.¹

2- التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف: تتمثل هذه التقنيات في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي وتتكون هذه الأساليب من:

1-2 أسلوب المقاصة: هذه التقنية تطبق بشكل خاص على المؤسسات ذات الفروع المتعددة والمتواجدة في دول أجنبية وتكون بينها روابط مالية أو تجارية وبموجبها تنظيم مقاصة بين ديون ومستحقات هذه الفروع ويسمح ذلك بتقليص عدد ومبالغ تحويلات فيما بينها ويقتصر الأمر على دفع فوارق الديون، وهنا يجب الاتفاق على تاريخ مرجعي لعمليات التسديد بين مختلف هذه الفروع وكذا العملة المستعملة وسعر الصرف المتفق تطبيقه.²

2-2 أسلوب المطابقة: وهو أسلوب تتبعه الوحدة الاقتصادية لكي تطابق التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها والخارجة منها في نفس المواعيد تقريبا، بحيث تستخدم المبالغ المستلمة بعملة أجنبية معينة في سداد المدفوعات المطلوبة بنفس العملة.³

2-3 أسلوب التعجيل أو التباطؤ: يقصد بأسلوب التعجيل سداد الالتزام المالي قبل فترة من تاريخ استحقاقه أما التباطؤ فهو سداد مبلغ الالتزام فترة بعد تاريخ استحقاقه وذلك من أجل الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو النقصان بما يتفق مع مصلحة الوحدة ويستخدم هذا الأسلوب بالنسبة للمدفوعات المتعلقة بوحدات مختلفة داخل المجموعة.

2-4 إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية: كثيرا ما يلجأ المصدرين إلى إصدار فواتيرهم بعملة بلدهم لتجنب خطر الصرف أو بعملة تتميز بالثبات النسبي ولها سوق صرف آجل حتى يتمكن من إجراء التغطية اللازمة.

2-5 إدارة الأصول والخصوم: يقصد بها أن يتم زيادة التدفقات النقدية الداخلية للمؤسسة بعملة يتوقع ارتفاع قيمتها في نفس الوقت يتم زيادة التدفقات النقدية الخارجية من المؤسسة بعملة نقدية من المتوقع انخفاض قيمتها أو العمل على موازنة جميع تدفقات المؤسسة إذا كانت مقومة بنفس العملة.⁴

¹ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 55.

² عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³ عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص 38.

⁴ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 50.

المطلب الثاني: الأسس النظرية لمؤشر الأسعار وعلاقته بسعر الصرف.

سنحاول توضيح الرقم القياسي للأسعار وأنواعه، ودراسة العلاقة بين سعر الصرف والرقم القياسي للأسعار.

الفرع الأول: تعريف الرقم القياسي للأسعار (مؤشر الأسعار).

التعريف الأول: الأرقام القياسية للأسعار هي المؤشر العام لقياس الأسعار اعتماداً على سنة الأساس ويجب أن تكون هذه السنة خالية من التقلبات العرضية والأزمات الاقتصادية.¹

التعريف الثاني: الرقم القياسي هو أداة إحصائية لقياس تغيرات مجموعة من البيانات بالمقارنة مع أساس معين وبمعنى آخر يقيس الرقم القياسي متوسط تغيرات في أسعار أو كميات مجموعة من السلع بالمقارنة مع فترة زمنية معينة أو مع سوق معينة تعتبر أساس المقارنة.²

الفرع الثاني: أنواع الأرقام القياسية للأسعار (مؤشر الأسعار).

1- الرقم القياسي لأسعار الجملة: إن هذا المؤشر يتصدى للدلالة على التغير النسبي في مستوى أسعار المواد التي يجري التعامل فيها بأسواق الجملة، وقد يشترك هذا الرقم القياسي من عدة أرقام يعبر كل واحد منها عن مستوى أسعار فئة معينة من المواد، ويعكس تكلفة إنتاج وأرباح المنتجين وتجار الجملة فقط ويعكس هذا الرقم تغير في المستوى العام للأسعار في أسواق الجملة،³ ويعاب على هذا الرقم وجود فجوة زمنية بين وصول سلع إلى أماكن بيعها وانتقالها إلى أسواق الجملة.⁴

2- الرقم القياسي لأسعار التجزئة: يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية لنقود، وذلك من خلال تتبع تغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني ويتم إعداد هذا الرقم بالاعتماد على أسعار رسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب أو الأسعار التي يسود التعامل بها هي السوق السوداء ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالاعتماد على طريقة العينات التي تقوم على اختيار النمط الإنفاقي لعينة تمثل شرائح في المجتمع.⁵

¹ سهام كامل محمد، دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة من 2000-

2008، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، 2009، مجلد (1)، عدد (2)، ص 72.

² إبراهيم جواد كاظم، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق أنموذجاً)، DIYALA JOURNAL FOR PURE SCIENCES، جامعة ديالى، 2011، ص 102.

³ بن يوسف نوى، تأثير التضخم على المتغيرات الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادي تطبيقي، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 103.

⁴ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 222.

⁵ شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول الغرب العربي 1980-2014، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص 47.

3- الرقم القياسي الضمني: يعد أكثر الأرقام القياسية استخداما، وذلك نظرا لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع وسيطة أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على سواء، وتعتمد العديد من الهيئات والمنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ويتم الحصول على هذا الرقم من خلال قسمة الدخل الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدخل الوطني الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروبا في مائه.¹

الفرع الثالث: العلاقة بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار

يتم التطرق لها من خلال توضيح جملة من المفاهيم المتمثلة في:

* مفهوم انتقال أثر سعر الصرف

ينطلق مفهوم انتقال أثر سعر الصرف من أثر تغيرات سعر الصرف على أسعار الواردات، ويعرفه آخرون بأنه نسبة تغير أسعار الواردات بالعملة المحلية نتيجة لتغير سعر الصرف بنسبة 1% ما بين البلد المصدر والمستورد، وبالتالي فإن انتقال آثار سعر الصرف يعود إلى تأثير أسعار الصرف على التضخم المحلي²، كما أن درجة انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية تزداد بدرجة أكبر في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد.³

وعليه فإن مفهوم انتقال أثر تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية يعبر عن درجة الأثر الذي يتركه أي تغير لسعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية على المستوى العام للأسعار أو أسعار الواردات على وجه التحديد كون أسعار الواردات تؤثر على أسعار السلع المحلية، وبالتالي يعتبر سعر الصرف قناة لنقل إجراءات السياسة النقدية بشكل خاص والاقتصادية بشكل عام إلى أسعار السوق.

* مفهوم تخفيض أو انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية،⁴ مضمونه تدنيه قيمة العملة الوطنية، حيث يهدف أساسا إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وآثار تخفيض مرتبطة أساسا بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلاد المعني، فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية فهذا يعني أنه أصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق وفي إطار اتفاقيات

¹ مراد عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1974-2003)،

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، 2010-

2011، ص58.

² Koray alper September 2003, "EXChange rate pass-through to domestic prices in Turkish economy" -middle east technical university, p6.

³ Jonathan McCarthy, November 1999, ' Pass-Through Of Exchange Rates And Import Prices To Domestic Inflation In Some Industrialised Economies', Bank For International Settlements Working Papers, No.79, p13.

⁴ MILET Obravich, « Les effets de la dévaluation française de 1958 » les aides d'organisations paris 1970, p15.

بريتون رودز فإن تغير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر كإجراء عادي لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي في المدفوعات.¹

إن عملية تخفيض العملة Dévaluation تتم بصورة متعمدة بعد اتخاذ القرار من طرف السلطات الاقتصادية وتكون هذه العملة في إطار نظام سعر الصرف ثابت هذا عكس الانخفاض Dépréciation الذي يحدث تلقائيا نتيجة لتضارب قوى العرض والطلب في سوق وتتم هذه العملية في إطار نظام سعر الصرف عائم،² إذ أن الحديث عن التخفيض يجعلنا نشير إلى عملية دفع قيمة العملة أو إعادة التقويم Déévaluation*، التي هي عملية عكسية بالنسبة لعملية التخفيض.

*مفهوم انتقال آثار سعر صرف في حالة انخفاض قيمة العملة:

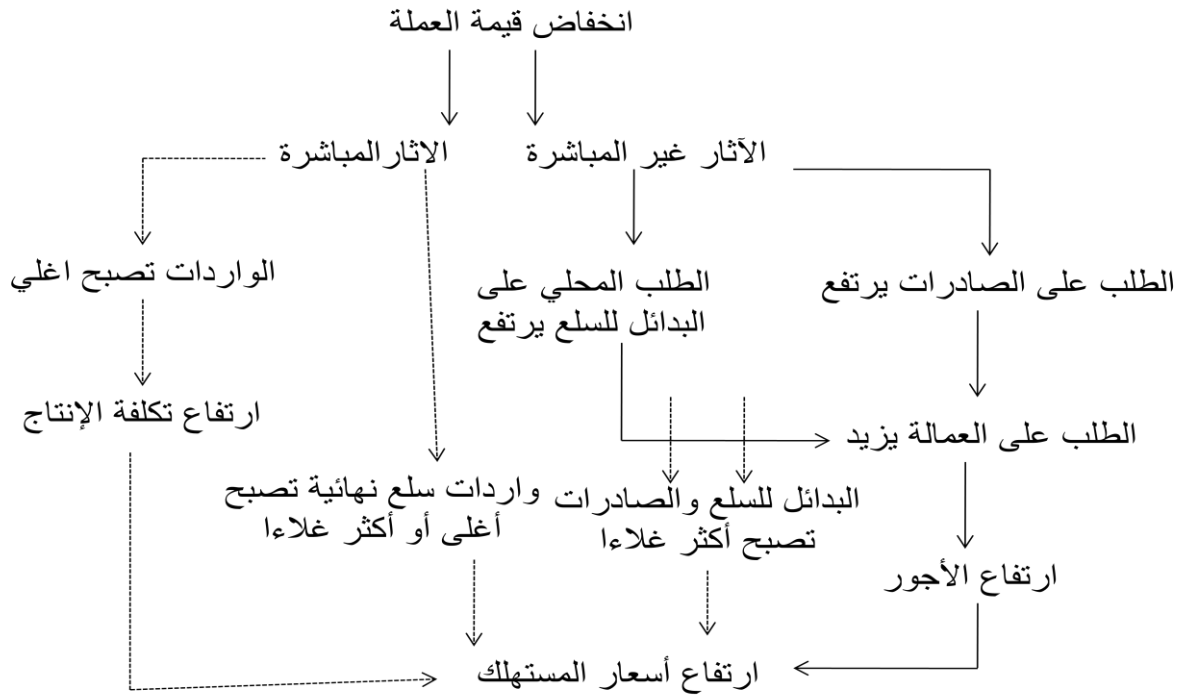
إن انتقال أثر سعر الصرف نتيجة انخفاض قيمة العملة أكثر وضوحا منه مقارنة بارتفاعها، فقد وجدت العديد من الدراسات أن الأسعار المحلية تستجيب بشكل أكبر عند انخفاض قيمة العملة المحلية منه عند ارتفاع قيمتها، ويرجع هذا جزئيا إلى أهمية تأثير ارتفاع مستوى العام للأسعار.

¹ Dominique plihon « **les taux de change** » édition, la découverte, paris 1991, p 91.

² Dominique plihon, Op cit p92.

*تبقى هذه العملية حالة استثنائية، إن لم نقل معدومة بالنسبة للبلدان النامية، لأن الاختلالات التي تعاني منها موازين المدفوعات هذه الدول، غالبا ما تظهر في صورة عجز، فانه ينبغي علينا معرفة فعالية الحالة الأولى، في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، وستقتصر على هذه الحالة.

الشكل (1_1): الآثار الانتقالية من انخفاض سعر الصرف إلى أسعار المستهلك.

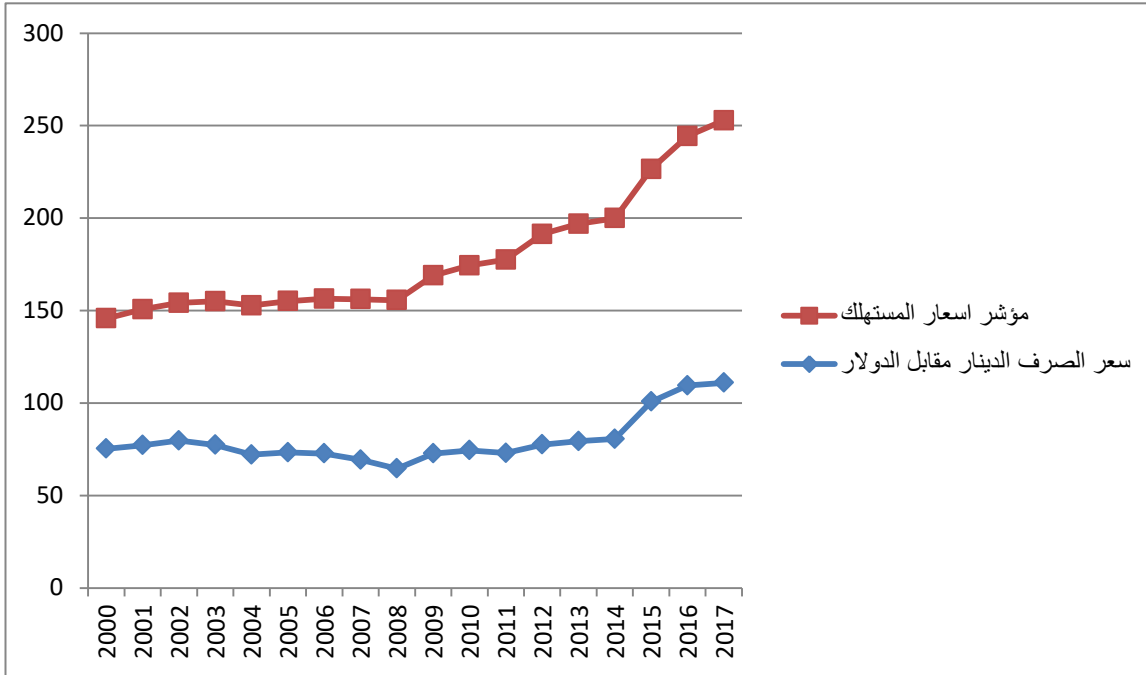


المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

Thérèse laflèche, **The impact of exchange rate movements on consumer prices**, Bank of Canada Review, 1996-1997, p23.

يمثل المخطط العلاقة بين انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار المستهلك حيث أن لانخفاض قيمة العملة آثار مباشرة وآثار غير مباشرة، بالنسبة لآثار المباشرة عند انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية سيرتفع ثمن السلع المستوردة بالعملة المحلية نتيجة انتقال أثر الانخفاض حيث أدى إلى ارتفاع الواردات من السلع النهائية والمواد الأولية، أما بالنسبة للآثار غير مباشرة ترتبط الآثار غير مباشرة لانخفاض أسعار الصرف إلى زيادة الطلب على السلع المحلية المصدرة نتيجة انخفاض أسعارها بالنسبة للمشتري الأجنبي حيث ترتفع أسعار هذه السلع في الداخل مما يؤدي بالإفراد إلى اقتناء سلع أخرى بديلة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتغطية الطلب الخارجي وبالتالي تزداد العمالة.

الشكل (1_2): تطور سعر الصرف ومؤشر أسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد

Source :In ternational Financial statistics (IFS) Metada ta by country(IFS),2/4/2019,11:30

. tc<http://data.imf.org/regular.aspx?key=61545850>

. cpi<http://data.imf.org/regular.aspx?key=61545849>

من خلال الشكل نلاحظ أن تطور سعر الصرف متذبذب بين الارتفاع والانخفاض وهذا ما يوضح تدهور قيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترة، أما بالنسبة لمؤشر أسعار نلاحظ تطورا سريعا ومضاعفا حيث انتقل من 70.44 إلى 149.18 خلال الفترة من 2000 إلى 2018.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول موضوع سعر الصرف ومؤشر الاسعار.

أجريت دراسات حول موضوع سعر الصرف ومؤشرات الأسعار وفي هذا المبحث نبرز فيه أهم الدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة بالموضوع.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات باللغة العربية

1/ دراسة مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار الصرف والعملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006) أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في انعكاسات وتحركات في أسعار الصرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن للوصول إلى تحديد أهمية تلك العوامل، ودرجة تأثيرها وسرعة انتقالها إلى مؤشرات الأسعار المحلية، باستخدام التحليل الانحدار الاتجاهي، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي وقوي بين أثر صدمة الطلب وصدمة العرض على انتقال التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن، وأن عوامل الانفتاح الاقتصادي ودرجة التركيز السلعي لصادرات والتكيب السلعي للمستوردات، واختلاف معدل التضخم المحلي عن المعدل العالمي، وعدم مرونة الأجور والأسعار، وتحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق لعبت دوراً في سرعة انتقال تحركات في أسعار الصرف على مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة اهتمام السلطات النقدية بتحديد قنوات انتقال آثار أسعار الصرف للعمل على تخفيض فاعلية آثار تلك القنوات وإلى ضرورة اعتماد أنظمة صرف أقل تشدداً من نظام تثبيت الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

2/ دراسة الباحثة سهام كامل محمد، دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق من 2000-2008، مجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد(1)، العدد(2)، 2009.

هدفت الدراسة إلى تحليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، وكذلك الكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن استقرار ارتفاع الأسعار، كما استخدم في البحث الأسلوب الرياضي البسيط لاستخراج نسب التغير ونسب المساهمة في التضخم لكل السلع الأساسية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى استنتاجات تتمثل في أن الأسعار السائدة في السوق المحلية خضعت إلى العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، أسهمت في عدم استقرارها واستقرار الأسواق المحلية، وتراجع تأثير أسعار صرف الدولار على مستوى العام للأسعار بسبب السياسة النقدية والظروف الأمنية.

ومن بين أهم التوصيات التي تم التوصل إليها:

• معالجة الخلل في هيكل الاقتصاد والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية، وبناء القدرات الذاتية لمؤسسات الدول لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

3/ دراسة الداوي اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة الماستر، جامعة ورقلة، سنة 2015-2016.

أشارت الباحثة إلى بيان الآثار الاقتصادية لسعر الصرف على التجارة الخارجية من خلال توضيح مدى تأثير سعر الصرف في ظل غياب سياسة مالية فعالة في الجزائر حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية ومعرفة الأسباب لأثر سعر الصرف على الصادرات والواردات، حيث استخدمت نموذج تحليل الانحداري الاتجاهي (var)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات حيث أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة المحلية) تؤدي إلى زيادة الصادرات على حساب الطلب على صادرات منافسيها، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات حيث لتغير سعر الصرف آثار سلبية حيث انخفاض قيمة العملة قد تؤدي إلى ارتفاع الوردات من السلع والخدمات كما يؤثر على رغبة المستثمر الأجنبي في الاستثمار داخل البلاد وأثبتت الدراسة أنه توجد علاقة ايجابية بين سعر الصرف والصادرات وسعر الصرف والواردات.

4/ دراسة الباحثان علو مسعودة، يوسف مرزوق، أثر تغير سعر الصرف على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة الماستر، جامعة سعيدة، 2015-2016.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم وذلك من خلال العلاقة بينهما وإيجاد الرابط وتبيان طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه تغيرات أسعار الصرف على مجموعة من المتغيرات وأهمها التضخم في الجزائر، استخدم نموذج var لدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في الجزائر حيث تم عرض تقنية ودوال الاستجابة لتحليل التباين واختبارات التكامل المتزامن، وتوصلت الدراسة على أنه توجد علاقة بين التضخم وسعر الصرف بمعنى أن زيادة سعر الصرف ستؤدي إلى زيادة التضخم والعكس صحيح تؤثر معدلات التضخم المرتفعة على انخفاض قيمة العملة الوطنية وإتباعا لذلك سوف يتغير سعر الصرف، وأن التضخم في الجزائر يستجيب وبشكل طردي لتغيرات في سعر الصرف.

ومن جملة التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

يجب أن يحظى سعر الصرف بالمرونة اللازمة حتى يمكن من خلاله ضبط الضغوط التضخمية.

لا بد من وجود تكامل وتنسيق مابين سياسة سعر الصرف وسياسات الاقتصادية الأخرى.

• التوقف عن أي إصدار لنقود بدون مقابل.

5/ دراسة الباحثين إبراهيم علي كردي، جمال هداش محمد حسين، خطاب عمران صالح، دراسة تأثير أسعار الصرف الدولار الأمريكي على بعض المؤشرات المالية والاقتصادية في العراق، دراسة تحليلية للمدة 2009-2015، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 40، سنة 2017

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى دراسة وتحليل تقلبات أسعار الصرف في العراق مع بعض المؤشرات المالية والاقتصادية وعرض وتشخيص مدى تأثير تلك التقلبات على الاقتصاد العراقي وكذلك دراسة وتحديد دور البنك المركزي في إدارة أسعار صرف العملات تم استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة ومن خلال البرنامج الإحصائي spss توصل البحث إلى عدة استنتاجات أهمها انه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية معنوية لأسعار الصرف على المؤشرات (الاحتياطي النقدي، الناتج المحلي، الموازنة العامة) ولوحظ اتساع الفجوة مابين أسعار بيع الدولار في الأسواق الموازية مقارنة بالأسعار الاسمية للبنك المركزي الأمر الذي أتاح الفرصة أمام المصارف الخاصة وشركات الصرافة المتعاملة مع البنك المركزي لتحقيق، يوصي البحث باعتماد آلية توفير العملة بأسعار البنك المركزي بشكل مباشر إلى الفئات المطلوب دعمها.

6/ دراسة فتيحة مختاري، بلحاج فراحي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1990-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث العدد 04، سنة 2017.

تبحث هذه الدراسة في العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ومعدل التضخم لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2015)، باستخدام أساليب قياسية حديثة والمتمثلة في اختيار سكون السلاسل الزمنية وأسلوب التكامل المشترك ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطننة (ARDL) للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الميزان التجاري الكلي الجزائري ومتغيرات المفسرة له ولقد خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع إضافة إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات مقدرات عبر الزمن مما يفسر استقرار معادلة الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة، وبينت نتائج الدراسة أن سعر الصرف والتضخم لهما تأثير قوي على الميزان التجاري في تحديد علاقة طويلة الأجل.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

1/ koray Alper, 2003, exchanger rate pass-through to domestic prices turkish economy

تناول هذا البحث تحليل محددات وتطور انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية في الاقتصاد التركي للفترة 1987-2003 تم استخدام معادلة نموذج تصحيح الخطأ لتقدير انتقال أثر سعر الصرف، وتدل نتائج التقدير أن عوامل زيادة درجة انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية هي أزمات العملة السابقة ودرجة انفتاح الاقتصاد الكبير، وأن أثر تغيرات سعر الصرف لها أثر معنوي مرتفع على الأسعار

المحلية في الأجل القصير وأن انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية على أنه يمتاز بالبطء ويحافظ على مستوى مستقر لمعدلات التضخم في الأجل القصير.

2/ Ivahasina F.razafimahefa, 2012, *exchangl rate pass-through in sub-scharan african economies and its determinants.*

يتضمن هذا البحث التحليل التجريبي لأثر سعر الصرف على الأسعار المحلية ومحدداتها في دول جنوب إفريقيا، ووجد أن انتقال سعر الصرف إلى الأسعار المحلية غير مكتمل، ويظهر انتقال أثر سعر الصرف أثر أكبر جراء انخفاض قيمة العملة المحلية من زيادة قيمتها كما أن معدل المرونة أقل في البلدان التي لديها نظم سعر الصرف أكثر مرونة في لبلدان ذات الدخل المرتفع، كما يتباطأ انتقال أثر سعر الصرف على الأسعار المحلية في ظل بيئة التضخم المرتفع وعند إتباع سياسة نقدية حكيمة وسياسة مالية مستدامة.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

معظم الدراسات السابقة تناولت المتغير الأول أو الثاني وتم ربطه بمتغيرات أخرى بينما تناولت دراستنا المتغيرين مع بعضهما، كما جاءت الدراسة في تحديثها للفترة (2014-2018).

حيث اتسمت هذه الدراسات بخاصية معينة من خلال دراستها للموضوع من جوانب مختلفة، أما دراستنا الحالية فإنها تتميز عن باقي الدراسات كونها تنطرق إلى الأثر أو العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وأثرها على مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر فهي تهدف إلى:

- توضيح أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشر الأسعار.
- مدى استجابة مؤشر الأسعار لتغيرات سعر الصرف وقياسها.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الإطار النظري لسعر الصرف الذي يعتبر عنصر هام في اقتصاديات الدول وهذا لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة، وكذا الإطار النظري للأرقام القياسية التي تعتبر مصدر مهم من مصادر التحليل الإحصائي إذ يكشف مستوى التقدم الحقيقي للأسعار، وبيان أثر انتقال سعر الصرف إلى مؤشر الأسعار في حالة انخفاض قيمة العملة الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المستهلك.

كما تم عرض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة، وما يميز الدراسة الحالية عن سابقتها.

الفصل الثاني:
دراسة قياسية لتقلبات
سعر الصرف وأثرها
على مؤشر الأسعار في

تمهيد:

من خلال الفصل الأول وبعد معرفة كل من مؤشر الأسعار وسعر الصرف من الناحية النظرية سيتم في هذا الفصل القيام بالدراسة من الناحية القياسية وإبراز العلاقة بينهما. ولغرض الإلمام بجوانب الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، بالنسبة للمبحث الأول يتم التطرق فيه إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التي تبين كيفية انجاز هذه الدراسة من اختيار مجتمع الدراسة والعينة وتحديد المتغيرات وكذا الأدوات القياسية، أما بالنسبة للمبحث الثاني تم عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها بغرض تفسيرها وتحليلها ومناقشتها ومقارنتها بالفرضيات .

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة.

يتم التطرق في هذا المبحث إلى الطريقة المتبعة في جمع بيانات الدراسة من مجتمع، العينة، وكذا أدوات الدراسة ومتغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

من خلال الدراسة النظرية لسعر الصرف ومؤشر الأسعار، تم حصر المتغيرات في شكل معطيات شهرية ابتداء من سنة 01 يناير 2014 إلى 31 ديسمبر 2018 وهذا ما يحدد لنا حجم العينة المستعملة وهو 60 مشاهدة إذ أن مجتمع الدراسة يتمثل في الدولة الجزائرية ككل، وبهذا تكون المتغيرات الاقتصادية الخاضعة للدراسة كما يلي:

المتغيرات المستقلة: ويعبر عن القيم المسببة وتتمثل في:

سعر الصرف الرسمي: أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.¹

سعر الصرف المتأخر بفترة واحدة: عبارة عن سعر الصرف الشهر الحالي متأخر بشهر.

الجدول رقم (1_2): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار نهاية الفترة.

التاريخ	سعر الصرف	التاريخ	سعر الصرف
01/01/2014	78.01	01/07/2016	110.43
01/02/2014	77.64	01/08/2016	109.65
01/03/2014	78.50	01/09/2016	109.74
01/04/2014	78.60	01/10/2016	109.97
01/05/2014	79.15	01/11/2016	110.76
01/06/2014	79.27	01/12/2016	110.53
01/07/2014	78.49	01/01/2017	109.69
01/08/2014	80.00	01/02/2017	110.18
01/09/2014	82.72	01/03/2017	110.01
01/10/2014	82.72	01/04/2017	109.35
01/11/2014	85.98	01/05/2017	108.58
01/12/2014	87.90	01/06/2017	107.85
01/01/2015	88.17	01/07/2017	108.44

¹ بن قنور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة الدكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 15.

110.89	01/08/2017	94.93	01/02/2015
113.21	01/09/2017	97.55	01/03/2015
115.22	01/10/2017	97.21	01/04/2015
115.04	01/11/2017	99.57	01/05/2015
114.93	01/12/2017	99.02	01/06/2015
113.43	01/01/2018	99.55	01/07/2015
114.44	01/02/2018	106.10	01/08/2015
114.08	01/03/2018	106.05	01/09/2015
114.89	01/04/2018	106.79	01/10/2015
116.45	01/05/2018	108.43	01/11/2015
117.67	01/06/2018	107.13	01/12/2015
117.70	01/07/2018	107.33	01/01/2016
117.88	01/08/2018	108.33	01/02/2016
118.16	01/09/2018	108.72	01/03/2016
118.99	01/10/2018	109.13	01/04/2016
118.47	01/11/2018	110.62	01/05/2016
118.29	01/12/2018	110.37	01/06/2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد

Source: in ternational statistics (IFS) Metadata by country(IFS), 2/4/2019,11:30.

<http://data.imf.org/regular.aspx?key=61545850>

المتغيرات التابعة: تفسير CPI وهو يعبر عن القيم الفعلية أو الناتجة ويتمثل في:

مؤشر الأسعار: هو المقياس العام لمستوى الأسعار وبصورة أكثر دقة هو المعدل المرجح لأسعار مجموعة من المنتجات.¹

¹ يوسف أبو فارة، إدارة الأسعار في الأسواق التقليدية والالكترونية وأسواق المياه، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة الأولى، 2010، ص110.

الجدول رقم (2_2): تطور مؤشر الأسعار في الجزائر

مؤشر الأسعار	التاريخ	مؤشر الأسعار	التاريخ
135.73	01/07/2016	118.48	01/01/2014
136.29	01/08/2016	118.18	01/02/2014
136.81	01/09/2016	119.14	01/03/2014
135.90	01/10/2016	118.43	01/04/2014
137.98	01/11/2016	118.79	01/05/2014
138.24	01/12/2016	120.90	01/06/2014
140.75	01/01/2017	121.03	01/07/2014
139.93	01/02/2017	121.46	01/08/2014
141.55	01/03/2017	122.32	01/09/2014
142.07	01/04/2017	124.76	01/10/2014
141.54	01/05/2017	124.07	01/11/2014
141.94	01/06/2017	123.85	01/12/2014
139.93	01/07/2017	123.99	01/01/2015
142.43	01/08/2017	124.79	01/02/2015
143.98	01/09/2017	125.68	01/03/2015
144.74	01/10/2017	125.26	01/04/2015
144.69	01/11/2017	125.79	01/05/2015
145.06	01/12/2017	126.36	01/06/2015
145.78	01/01/2018	125.51	01/07/2015
144.93	01/02/2018	126.88	01/08/2015
146.02	01/03/2018	129.78	01/09/2015
146.86	01/04/2018	129.24	01/10/2015
149.53	01/05/2018	128.31	01/11/2015
151.16	01/06/2018	129.25	01/12/2015

148.26	01/07/2018	130.24	01/01/2016
148.93	01/08/2018	129.97	01/02/2016
149.41	01/09/2018	132.39	01/03/2016
151.19	01/10/2018	133.65	01/04/2016
150.52	01/11/2018	134.56	01/05/2016
148.98	01/12/2018	136.38	01/06/2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

Source: in ternational statistics (IFS) Metadata by country(IFS), 2/4/2019, 11 :30
<http://data.imf.org/regular.aspx?key=61545849>

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

استخدمت في هذه الدراسة الأدوات الإحصائية وهذا لتمثيل العلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة بغرض توضيح وتفسير الظاهرة الاقتصادية وتمثل الأدوات في:

1- نموذج الانحدار الذاتي var

قام باقتراح هذا النموذج Sims في عام 1981 وكان يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات الغير مختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول لنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختبار المتغيرات الخارجية، وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمنية.

يقترح Sims في نموذج معامل المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجيا) وإدخالها جميعا في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها.¹

2- اختبار ديكي فولر الموسع Augment Dickey-Fuller ADF

طور العالم ديكي فولر عام 1981 اختبار لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة محاولا تصحيح مشكلة ارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معيناً من الفروقات المتغير التابع، ويعتبر اختبار لوجود الجذر الأحادي يعتمد على نفس عناصر اختبار DF وبهذا يصبح له قوة للكشف على استقرار السلاسل الزمنية.²

¹ عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2012، مجلد 28، العدد 2، ص 339.

² ختو هاجر، رمضان نجا، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في دول MENA دراسة قياسية للفترة (1980-2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية دولية، جامعة عين تموشنت، 2016-2017، ص 56.

3- اختبار فليبس بيرون

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالاً، فهو يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، كما يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فليبس بيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF وADF.¹

3- اختبار السببية لجرانجر (Granger causality test):

اقترح جرانجر معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية حيث إذا كان y_t و x_t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t وكانت السلسلة y_t تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة x_t في هذه الحالة نقول أن y_t يسبب في x_t إذن نقول عن متغيرات أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى، حيث يستخدم اختبار جرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين.²

¹ بن يوسف نوي، تأثير التضخم على المتغيرات الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مرجع سبق ذكره، ص 288.

² فوزي شوق، السعدي رجال، قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 2017، العدد 5، ص 47.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

تم في في هذا المبحث تحليل مفصل حول موضوع الدراسة من الجانب التطبيقي واختبار العلاقة بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews، حيث سيتم في المطلب الأول تقديم نتائج الدراسة، أما بالنسبة للمطلب الثاني سيتم طرق إلى مناقشة وتحليل النتائج المعروضة في المطلب الأول.

المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

لاختبار استقرارية السلاسل يستوجب التحليل القياسي للنماذج للتأكد من استقرارية المتغيرات، ويتم ذلك من خلال اختبار ديكي فولر وفيلبس بيرون وتقوم هذه الاستقرارية على فرضيتين (الفرضية البديلة والفرضية الصفرية)

الفرضية الصفرية: قبول الفرضية H_0 يعني عدم استقرار السلسلة ووجود جذر الوحدة.

الفرضية البديلة: قبول الفرضية H_1 يعني استقرار السلسلة وعدم وجود جذر الوحدة.

حيث يعتمد على مقارنة القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية.

نطبق اختبار جذر الوحدة أو ما يعرف باختبار ديكي فولر الموسع ADF وفيلبس بيرون على كل من

السلاسل CPI، TC، TCR فنحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (3_2): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF

القرار	الفرق الثاني			الفرق الأول			المستوى			قيم الجدولية عند المستوى %5(t)
	بدون ثابت واتجاه	الثابت والمتجه	الثابت	بدون ثابت واتجاه	الثابت والمتجه	الثابت	بدون ثابت واتجاه	الثابت والمتجه	الثابت	
مستقرة عند الفرق الأول والثاني	1.947	3.502	2.921	1.946	3.489	2.912	1.946	3.487	2.911	(t) Cpi المحسوبة
مستقرة عند الفرق الثاني	7.052	7.014	6.978	1.212	4.321	1.738	0.832	3.103	2.462	(t)Tc المحسوبة
مستقرة عند الفرق الثاني	7.072	6.990	6.998	1.198	4.288	1.728	0.868	2.653	2.286	(t)Tcr المحسوبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

✓ اختبار استقرارية سلسلة مؤشر الأسعار CPI

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مؤشر أسعار المستهلك عند اختباره عند المستوى تظهر لنا النتائج التالية:

وجود للثابت: أن القيمة المحسوبة تساوي 0.75 وهي أصغر بالقيمة المطلقة من القيمة الجدولية 2.91 وهذا ما يبينه احتمالية هذا الاختبار $Prob = 0.82$ أكبر من 0.05 من خلال هذا النموذج السلسلة تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي غير مستقرة.

وجود للثابت والاتجاه: قيمة t المحسوبة تساوي بالقيمة المطلقة 4.06 وهي أكبر من القيمة الجدولية 3.48 بالقيمة المطلقة وهذا ما يبينه احتمالية هذا الاختبار $prob = 0.01$ وهي أقل من 0.05 السلسلة مستقرة ولا تحتوي على جذر الوحدة.

بدون ثابت وبدون اتجاه: قيمة t المحسوبة تساوي بالقيمة المطلقة 3.23 وهي أكبر من القيمة الجدولية 1.94 بالقيمة المطلقة وهذا ما يبينه احتمالية هذا الاختبار $Prob = 0.99$ وهي أكبر من 0.05 إذن السلسلة غير مستقرة في النموذج الأول والثالث وبالتالي فهي غير مستقرة.

السلسلة CPI غير مستقرة وعليه إدخال الفروقات من الدرجة الأولى:

وجود الثابت: $Prob = 0.0000$ أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة CPI ليس لها جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

وجود الثابت والاتجاه: $Prob = 0.0000$ أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة CPI ليس لها جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

بدون ثابت وبدون اتجاه: $Prob = 0.0000$ أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة CPI ليس لها جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

السلسلة CPI مستقرة في النماذج الثلاثة إذن فهي مستقرة.

✓ اختبار استقرارية سلسلة سعر الصرف الرسمي

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن سعر الصرف الرسمي عند اختباره عند المستوى تظهر لنا النتائج التالية:

وجود الثابت: $Prob = 0.13$ أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

وجود الثابت والاتجاه: $Prob = 0.11$ أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة TC لها جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

بدون ثابت وبدون اتجاه: $Prob = 0.88$ أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي هي غير مستقرة.

السلسلة TC غير مستقرة في النماذج الثلاثة إذن يجب إدخال الفروقات من الدرجة الأولى.
وجود الثابت: $Prob = 0.40$ أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة وسنختبر النموذج الثاني والثالث.
وجود الثابت والاتجاه: $Prob = 0.006$ أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن TC مستقرة.
وجود ثابت وبدون اتجاه: $Prob = 0.0000$ أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة TC مستقرة.

السلسلة TC غير مستقرة في النموذج الأول ومستقرة في النموذج الثاني والثالث إذن فهي غير مستقرة ويجب إدخال الفرق من الدرجة الثانية.
وجود الثابت: $Prob = 0.0000$ أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة TC مستقرة.
السلسلة TC مستقرة في النماذج الثلاثة فإنها هي مستقرة عند مستوى الفرق الثاني.

✓ اختبار استقرارية سلسلة سعر الصرف المتأخر بفترة واحدة
من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن سعر الصرف الرسمي المتأخر بفترة واحدة عند اختباره عند المستوى تظهر لنا النتائج التالية:

وجود الثابت: $Prob = 0.18$ أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.
السلسلة TCR غير مستقرة في النماذج الثلاثة إذن يجب إدخال الفروقات من الدرجة الأولى.

وجود الثابت: $Prob = 0.41$ أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.
وجود الثابت والاتجاه: $Prob = 0.006$ أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة TCR مستقرة.

بدون ثابت واتجاه: $Prob = 0.20$ أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي هي غير مستقرة.

السلسلة TCR غير مستقرة في النموذج الأول والثالث ومستقرة في الثاني فهي غير مستقرة ويجب إدخال الفروقات من الدرجة الثانية.

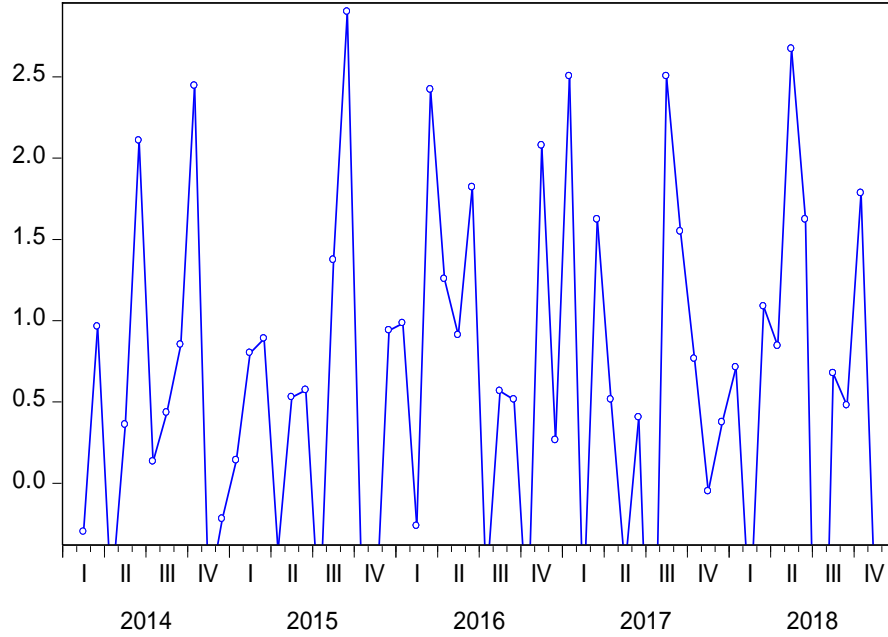
وجود الثابت: $Prob = 0.0000$ أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة TCR مستقرة.

السلسلة TCR مستقرة في النماذج الثلاثة إذن هي مستقرة من الدرجة الثانية.

* التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستقرة بعد إجراء الفروقات

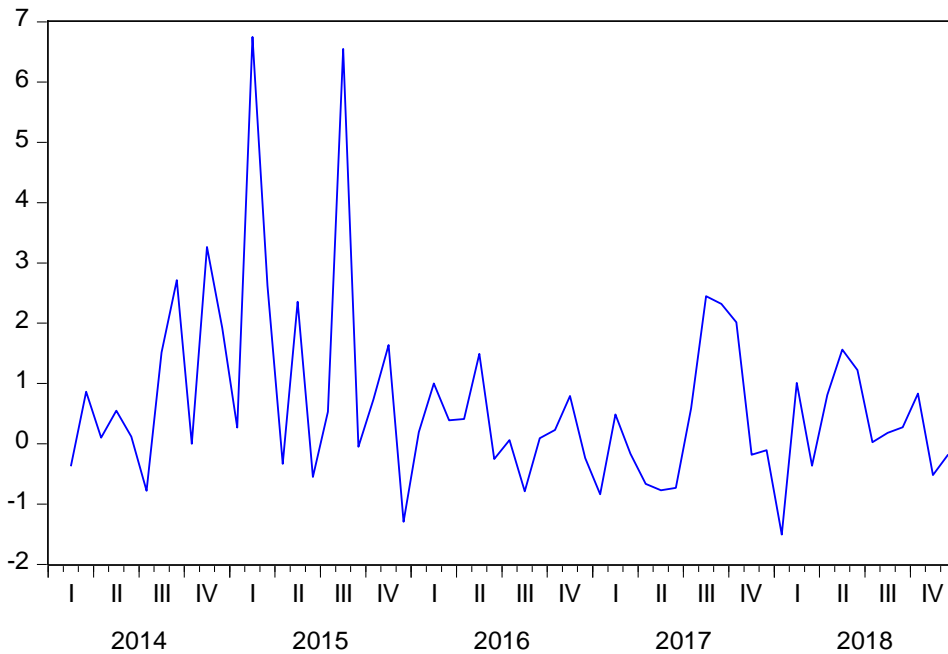
وبعد تطبيق مرشح الفروقات الأولى والثانية على كل من السلاسل فتظهر استقراريتها في الأشكال التالية:

الشكل (2_1): سلسلة الفروق الأولى لمؤشر أسعار المستهلك
Differenced CPI

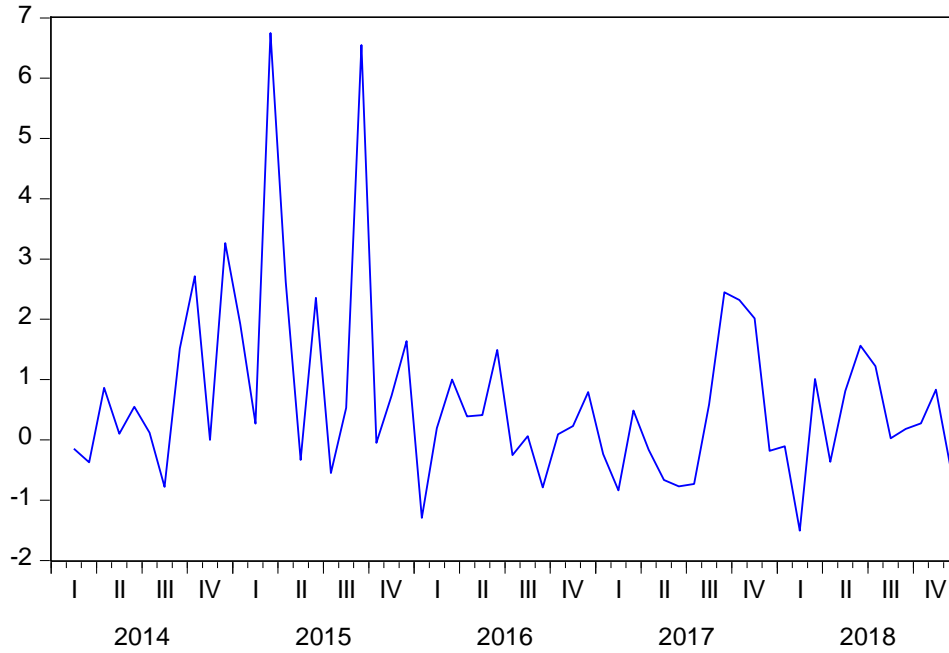


المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات Eviews9.

الشكل (2_2): سلسلة الفرق الثاني لسعر الصرف.
Differenced TC



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.
الشكل(2_3): يمثل سلسلة الفرق الثاني لسعر الصرف المتأخر
Differenced TCR



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

الجدول رقم(2_4): نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات النموذج باستخدام تقنية فيليبس بيرون.

القرار	الفرق الأول			المستوى			قيم الجدولية عند المستوى %5(t)
	بدون ثابت واتجاه	الثابت والمتجه	الثابت	بدون ثابت واتجاه	الثابت والمتجه	الثابت	
	1.946	3.489	2.912	1.946	3.487	2.911	
مستقرة عند الفرق الأول	7.324	12.741	12.210	12.210	4.069	0.818	(t) Cpi المحسوبة
مستقرة عند الفرق الأول	6.127	7.155	6.865	2.501	1.133	1.920	(t)Tc المحسوبة
مستقرة عند الفرق الأول	6.118	7.013	6.842	2.538	1.100	1.652	(t)Tcr المحسوبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

✓ اختبار استقرارية سلسلة مؤشر الأسعار CPI

من خلال الجدول السابق يتضح أن مؤشر أسعار المستهلك عند اختياره عند المستوى تظهر لنا النتائج التالية:

وجود الثابت فقط: أن القيمة المحسوبة تساوي 0.818 وهي أصغر بالقيمة المطلقة من القيمة الجدولية 2.91 وهذا ما يبينه احتمالية هذا الاختبار $Prob = 0.806$ أكبر من 0.05 من خلال هذا النموذج السلسلة تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي غير مستقرة.

وجود الثابت والاتجاه: قيمة t المحسوبة تساوي بالقيمة المطلقة 4.069 وهي أكبر من القيمة الجدولية 3.487 بالقيمة المطلقة وهذا ما يبينه احتمالية هذا الاختبار $prob = 0.011$ وهي أقل من 0.05 السلسلة مستقرة ولا تحتوي على جذر الوحدة.

بدون ثابت وبدون اتجاه: قيمة t المحسوبة تساوي بالقيمة المطلقة 6.198 وهي أكبر من القيمة الجدولية 1.946 بالقيمة المطلقة وهذا ما يبينه احتمالية هذا الاختبار $Prob = 1.000$ وهي أكبر من 0.05. إذن السلسلة غير مستقرة في النموذج الأول والثالث وبالتالي فهي غير مستقرة.

السلسلة CPI غير مستقرة وعليه يجب إدخال الفروقات من الدرجة الأولى: **وجود للثابت:** $Prob = 0.0000$ أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة CPI ليس لها جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

وجود الثابت والاتجاه: $Prob = 0.0000$ أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة CPI ليس لها جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

بدون ثابت وبدون اتجاه: $Prob = 0.0000$ أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة CPI ليس لها جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

السلسلة CPI مستقرة في النماذج الثلاثة إذن فهي مستقرة.

✓ اختبار استقرارية سلسلة سعر الصرف الرسمي

من خلال الجدول يتضح لنا أن سعر الصرف الرسمي عند اختياره عند المستوى تظهر لنا النتائج التالية:

وجود الثابت: $Prob = 0.320$ أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

وجود الثابت والاتجاه: $Prob = 0.91$ أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة TC لها جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

بدون ثابت وبدون اتجاه: $Prob = 0.996$ أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي هي غير مستقرة.

السلسلة TC غير مستقرة في النماذج الثلاثة إذن يجب إدخال الفروقات من الدرجة الأولى.
وجود الثابت: Prob= 0.0000 أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة مستقرة.
وجود الثابت والاتجاه : Prob= 0.000 أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن TC مستقرة.

بدون ثابت وبدون اتجاه: Prob= 0.0000 أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة TC مستقرة.

السلسلة TC مستقرة في النماذج الثلاثة فإذن هي مستقرة عند مستوى الفرق الأول.

✓ اختبار استقرارية سلسلة سعر الصرف المتأخر بفترة واحدة
من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن سعر الصرف الرسمي المتأخر بفترة واحدة عند اختباره عند المستوى تظهر لنا النتائج التالية:
وجود الثابت: Prob= 0.449 أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.
وجود الثابت والاتجاه: Prob= 0.920 أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة TCR غير مستقرة.
بدون ثابت وبدون اتجاه: Prob=0.920 أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي هي غير مستقرة.

السلسلة TCR غير مستقرة في النماذج الثلاثة فهي غير مستقرة ويجب إدخال الفروقات من الدرجة الأولى.
وجود الثابت: Prob= 0.0000 أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة TCR مستقرة.

السلسلة TCR مستقرة في النماذج الثلاثة إذن هي مستقرة عند الفرق الأول.

الفرع الثاني: اختبار السببية لجرانجر في المدى القصير والطويل.
نقصد بالعلاقة السببية بمدى تأثير كل متغير عن الآخر أو هناك تأثير متبادل بينهما، ونهدف من خلال هذا الاختبار إلى إثبات وجود علاقة من عدمها بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار وسعر الصرف المتأخر بفترة واحدة وفي حال وجودها تحديد اتجاهها أن كانت عكسية أم تبادلية وستقوم هذه السببية على فرضيتين:
الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة سببية.
الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة سببية.

أولاً: اختبار السببية لجرانجر في المدى القصير .

الجدول رقم(5_2): العلاقة السببية بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار

Pairwise Granger Causality Tests

Date : 04/15/19 Time : 08 :55

Sample : 2014M01 2018M12

Lags : 5

Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob.
DTC does not Granger Cause DCPI	53	3.51063	0.0097
DCPI does not Granger Cause DTC		0.35421	0.8766

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews.

الجدول رقم (6_2): العلاقة السببية بين سعر الصرف المتأخر بفترة واحدة و مؤشر الأسعار.

Pairwise Granger Causality Tests

Date : 04/15/19 Time : 08 :56

Sample : 2014M01 2018M12

Lags : 5

Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob.
DTCR does not Granger Cause DCPI	53	3.56663	0.0089
DCPI does not Granger Cause DTCR		0.26839	0.9278

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد برنامج 9 Eviews.

الجدول رقم(7_2) : نتائج اختبار السببية في المدى القصير.

الفرضية العديمة	نتائج إحصائية فيشر FC	الاحتمال P	القرار
DTC لا تسبب DCPI	3.51063	0.0097	وجود سببية
DCPI لا تسبب DTC	0.35421	0.8766	عدم وجود سببية
DTCR لا تسبب DCPI	3.56663	0.0089	وجود سببية
DCPI لا تسبب DTCR	0.26839	0.9278	عدم وجود سببية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 9 Eviews.

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه مايلي:

الاختبار الأول: يختبر سببية DTC على DCPI المعنوية تساوي $Prob= 0.009$ نرفض الفرضية الصفرية

القائلة بأن DTC لا يتسبب في DCPI إذن توجد علاقة سببية لسعر الصرف على مؤشر الأسعار .

الاختبار الثاني: يختبر سببية DCPI على DTC المعنوية تساوي $Prob = 0.87$ نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن DCPI يتسبب في DTC لا توجد سببية لمؤشر الأسعار على سعر الصرف. النتيجة: توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار.

ومن خلال اختبار العلاقة السببية بين سعر الصرف المتأخر بفترة واحدة ومؤشر الأسعار يتضح ما يلي: الاختبار الأول: يختبر سببية DTCR على DCPI المعنوية تساوي $Prob = 0.008$ نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن DTCR لا يتسبب في DCPI إذن توجد سببية لسعر الصرف المتأخر على مؤشر الأسعار. الاختبار الثاني: يختبر سببية DCPI على DTCR المعنوية تساوي $Prob = 0.92$ نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن DCPI يتسبب في DTCR لا توجد سببية للمؤشر الأسعار على سعر الصرف المتأخر. ثانيا: اختبار السببية لجرانجر في المدى الطويل.

الجدول (2_8): العلاقة السببية بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار في المدى الطويل.

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 04/23/19 Time: 11:20

Sample: 2014M01 2018M12

Included observations: 53

Dependent variable: DCPI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DTC	17.55316	5	0.0036
All	17.55316	5	0.0036

Dependent variable: DTC

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DCPI	1.771060	5	0.8798
All	1.771060	5	0.8798

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد برنامج Eviews 9.

الجدول رقم (9_2): العلاقة السببية بين سعر الصرف المتأخر بفترة واحدة و مؤشر الأسعار

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 04/23/19 Time: 11:25

Sample: 2014M01 2018M12

Included observations: 53

Dependent variable: DCPI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DTCR	17.83313	5	0.0032
All	17.83313	5	0.0032

Dependent variable: DTCR

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DCPI	1.341963	5	0.9306
All	1.341963	5	0.9306

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد برنامج Eviews 9

الجدول رقم (10_2) : نتائج اختبار السببية في المدى الطويل.

القرار	الاحتمال P	نتائج إحصائية فيشر FC	الفرضية العديمة
وجود سببية	0.0036	17.553	DTC لا تسبب DCPI
عدم وجود سببية	0.879	1.771	CPI لا تسبب TC
وجود سببية	0.0032	17.833	DTCR لا تسبب DCPI
عدم وجود سببية	0.930	1.341	CPI لا تسبب TCR

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 9.

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه:

الاختبار الأول: يختبر سببية TC على DCPI المعنوية تساوي $Prob = 0.0036$ نرفض الفرضية الصفرية

القائلة بأن DTC لا يتسبب في DCPI إذن توجد علاقة سببية لسعر الصرف على مؤشر الأسعار.

الاختبار الثاني: يختبر سببية DCPI على DTC المعنوية تساوي $Prob = 0.879$ نقبل الفرضية البديلة

القائلة بأن DCPI يتسبب في DTC لا توجد سببية لمؤشر الأسعار على سعر الصرف.

النتيجة: توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار.

ومن خلال اختبار العلاقة السببية بين سعر الصرف المتأخر بفترة واحدة ومؤشر الأسعار يتضح مايلي:

الاختبار الأول: يختبر سببية DTCR على DCPI المعنوية تساوي $Prob = 0.032$ نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن DTCR لا يتسبب في DCPI إذن توجد سببية لسعر الصرف المتأخر على مؤشر الأسعار.
 الاختبار الثاني: يختبر سببية DCPI على DTCR المعنوية تساوي $Prob = 0.930$ نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن DCPI يتسبب في DTCR لا توجد سببية للمؤشر الأسعار على سعر الصرف المتأخر.
 الفرع الثالث: تقدير النموذج

عند القيام بتقدير نموذج القياسي الاقتصادي لمؤشر الأسعار (CPI) وهذا باستعمال طريقة المربعات الصغرى نعتمد في ذلك على البرنامج إحصائي Eviews 9، وبعد إدخال البيانات تظهر نتائج التقدير الخطي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11_2): نتائج تقدير النموذج لمؤشر الأسعار خلال الفترة 2014-2018.

Dependent Variable: DCPI
 Method: Least Squares
 Date: 05/07/19 Time: 12:30
 Sample (adjusted): 2014M03 2018M12
 Included observations: 58 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTC	0.116384	0.082262	0.199166	0.0429
DTCR	0.215763	0.082273	2.622507	0.0113
C	0.532515	0.150387	3.540968	0.0008
R-squared	0.129452	Mean dependent var	0.531176	
Adjusted R-squared	0.097796	S.D. dependent var	1.205784	
S.E. of regression	1.145307	Akaike info criterion	3.159561	
Sum squared resid	72.14506	Schwarz criterion	3.266136	
Log likelihood	-88.62727	Hannan-Quinn criter.	3.201074	
F-statistic	4.089311	Durbin-Watson stat	2.395520	
Prob(F-statistic)	0.022095			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول يمكن تقدير نتائج معادلة النموذج مؤشر الأسعار المقدر كما يلي:

$$DCPI = C(1) + C(2)*DTC + C(3)*DTCR$$

$$DCPI = 0.5325 + 0.1163*DTC + 0.2157*DTCR$$

حيث أن :

مؤشر أسعار المستهلك: CPI

سعر الصرف الرسمي: TC

سعر الصرف المتأخر بفترة واحدة: TCR

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن سعر الصرف المتأخر يؤثر على مؤشر الأسعار بصورة أكبر من سعر الصرف الرسمي لشهر الحالي و من أجل دراسة هذه العلاقة الإحصائية يتضح مايلي:

✓ تفسير معامل التحديد R^2

معامل التحديد R^2 بين المتغيرين يبلغ 12.94% أي أن 12.94% من التغيرات في مؤشر أسعار المستهلك يمكن تفسيرها بالتغيرات الحاصلة في سعر الصرف والنسبة المتبقية والبالغة 88% من التغيرات في مؤشر الأسعار تعود إلى متغيرات أخرى أو يرجع ذلك لأسباب أخرى.

✓ تفسير معامل الارتباط R

معامل الارتباط R بين المتغيرين يبلغ 9.77% بين كل من سلسلة سعر الصرف ومؤشر أسعار المستهلك وهذا ما يعبر عن ضعف العلاقة بين هذين المتغيرين وبالتالي يعد انتقال أثر سعر الصرف إلى مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر ضعيف خلال الفترة من 1 يناير 2014 إلى 31 ديسمبر 2018.

✓ التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ ما يلي:

- إشارة الحد الثابت (C_1) المحصل عليها من خلال النموذج موجبة وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- بالنسبة لمعامل سعر الصرف الرسمي (C_2) نلاحظ أن إشارته موجبة وهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (سعر الصرف) والمتغير التابع (مؤشر الأسعار) في الجزائر وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث إذا انخفض سعر الصرف الرسمي بوحدة واحدة فإن مؤشر الأسعار سيرتفع بوحدة 0.1163 كما أن المعامل (C_2) له معنوية اقتصادية وهذا ما يفرضه الواقع الاقتصادي الجزائري.
- بالنسبة لسعر الصرف المتأخر بفترة واحدة نلاحظ أن إشارته موجبة إذ هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (سعر الصرف المتأخر، والمتغير التابع) في الجزائر وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي حيث إذا تغير المتغير التابع بوحدة واحدة فإن سعر الصرف المتأخر في الجزائر سيتغير 0.353 وحدة إذن لمعامل الصرف المتأخر معنوية اقتصادية.

المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج

- تشكل كل من السلاسل الزمنية لسعر الصرف الرسمي والمتأخر بفترة واحدة ومؤشر أسعار المستهلك سياقاً عشوائياً غير مستقر، وظهر اختبار كل من Dickey-Fuller و Phillips-Perron وجود جذر الوحدة، وقد أخذ مرشح الفروقات لجعلها مستقرة.
- من خلال الدراسة تبين أن نماذج var لها القدرة على الكشف وتفسير وجود علاقة سببية بين سلسلتي سعر الصرف ومؤشر الأسعار، تتمثل بأن سعر الصرف يسبب تغيرات بمؤشر الأسعار المستهلك خلال الفترة (2014-2018) في الأجل القصير والطويل.
- لا يبدي مؤشر أسعار المستهلك استجابة كبيرة عند ارتفاع أسعار الصرف وهذا راجع لأن قيمة العملة مقومة أكثر من قيمتها الحقيقية.
- تغيرات سعر الصرف الرسمي لم تنعكس بشكل كبير على مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة المدروسة، ويرجع السبب إلى السياسات الحكومية وتدخل الدولة في الواقع الاقتصادي.
- من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن سعر الصرف المتأخر يؤثر على مؤشر الأسعار بصورة أكبر من سعر الصرف الرسمي لشهر الحالي.
- من بين التغيرات الحاصلة في مؤشر الأسعار تعود لاستخدام سعر الصرف الرسمي بدل سعر الصرف الحقيقي وهذا ما يفسره معامل التحديد، فلو استخدمنا سعر الصرف الحقيقي لربما حصلنا على نتائج أفضل.
- الدعم المقدم من طرف الدولة لبعض المواد الواسعة الاستهلاك يحد من بروز الأثر الأكبر بين مؤشر الأسعار وسعر الصرف.
- إن التقلبات في أسعار المواد الواسعة الاستهلاك ترجع إلى عمليات المضاربة والاحتكار الممارسة من طرف تجار الجملة والتجزئة على حد سواء.
- غياب رقابة الدولة على الأسعار، رغم كل التصريحات الصادرة من طرف وزارة التجارة، وهو ما نلاحظه في الواقع خصوصاً في شهر رمضان المبارك، ومواسم الأعياد والمناسبات.

خلاصة

من خلال هذا الفصل أجريت دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على مؤشر الأسعار خلال الفترة 2014 إلى 2018، وذلك بالاعتماد على معطيات إحصائية باستخدام الأساليب القياسية وذلك بإتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي والإحصائي من اختبار الاستقرارية واختبار السببية وتقدير النموذج، وفي الأخير تم بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت لها الدراسة انطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها.

خاتمة

خاتمة

تعد مشكلة تقلبات أسعار الصرف من المواضيع ذات الاهتمام الكبير بالنسبة للأطراف الاقتصادية والتي لها أهمية كبرى نتيجة التفسيرات والتطورات التي تطرأ على النظام الاقتصادي الدولي وهي أحد أهم المشاكل المطروحة على المستوى الدولي، ويحظى هذا الموضوع باهتمام الدول المتقدمة والدول المتطلعة للانفتاح كالاقتصاد الجزائري، إذ يعد سعر الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي كونه يعبر عن قوة المؤشرات الاقتصادية، ومن هنا يتضح جليا وزن ومكانة التأثير على وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية وعلى رأسها مؤشرات الأسعار.

وبناء على هذا فقد كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي والمتمثل في أي مدى بإمكان تقلبات الحاصلة على مستوى أسعار الصرف أن تؤثر على مؤشر الأسعار، وتماشيا وطبيعة الموضوع تم التطرق إلى أهم المفاهيم لسعر الصرف ومؤشر الأسعار ليتم بعد هذا بناء نموذج قياسي اقتصادي لأهم المتغيرات الاقتصادية.

النتائج الخاصة باختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا يؤثر سعر الصرف الرسمي بصورة كبيرة على أسعار الاستهلاك في الجزائر بسبب سياسة الدعم الحكومة لأسعار بعض المواد الاستهلاكية وبالتالي تنفي الدراسة الفرضية القائلة أن سعر الصرف يؤثر بصورة كبيرة على أسعار الاستهلاكية في الجزائر.

الفرضية الثانية: تثبت الدراسة أن مؤشر أسعار الاستهلاك يعتبر مقياسا مهما لمؤشر الأسعار، إذ أنه يعطي صورة عن حالة الدولة من الجانب الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: تعتبر كل من سلسلة سعر الصرف ومؤشر الأسعار سلاسل مستقرة وذلك بعد اخذ الفروقات من الدرجة الأولى والثانية، وبالتالي تثبت الدراسة الفرضية القائلة: أن كل من سعر الصرف ومؤشر أسعار المستهلك هي سلاسل مستقرة في الأجل القصير.

الفرضية الرابعة: نعم توجد علاقة سببية أحادية تتجه من سعر الصرف إلى مؤشر الأسعار وذلك في المدى الطويل والقصير وبالتالي ثبت الدراسة صحة الفرضية القائلة: بأن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار.

أما بالنسبة لمقارنة النتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة تم التوصل إلى مايلي:

✓ أن دراسة (علو مسعودة، يوسف مرزوق)، توصلت إلى أنه توجد علاقة طردية بين التضخم وسعر الصرف وأن التضخم يستجيب بشكل طردي لتغيرات في سعر الصرف، أما ما توصلت إليه الدراسة الحالية هو أن تغيرات سعر الصرف الرسمي لم تنعكس بشكل كبير على مؤشر الأسعار وهو ما يفسره نسبة معامل التحديد 12.94%.

خاتمة

✓ دراسة (koray Alper)، توصلت إلى أن تغيرات سعر الصرف لها أثر معنوي مرتفع على أسعار المحلية في الأجل القصير وهذا عكس ما توصلت إليه الدراسة الحالية بأن سعر الصرف يسبب تغيرات لمؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة المدروسة في الأجل الطويل والقصير.

✓ دراسة (فتيحة مختاري، بلحاج فراجي) توصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة (سعر الصرف) (باتجاه المتغير التابع الميزان التجاري)، أما ما توصلت إليه الدراسة الحالية هو وجود علاقة سببية أحادية بين لمتغيرات المفسرة والمتغير التابع وذلك في الأجلين القصير والطويل.

حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- خطر الصرف هو ذلك الخطر الذي يعبر عن تغير بين قيمة عملتين أو أكثر بصورة غير متوقعة والذي بدوره يؤثر على مؤشر الأسعار.
- من مميزات سعر الصرف التغير المستمر من وقت لآخر.
- مؤشر الأسعار يعكس الحالة الاقتصادية للدولة الجزائرية إلى درجة ما.
- عند تطبيق اختبار انجل جرانجر للسببية أظهرت نتائج هذا الاختبار أن هناك علاقة سببية أحادية، إذ يسبب سعر الصرف مؤشر الأسعار بينما لا يسبب هذا الأخير سعر الصرف، وهذا في الأجلين القصير والطويل.

- سياسة الدعم الحكومي لأسعار بعض المواد الاستهلاكية تساهم في استقرار نسبي للأسعار.
- يساهم التغير الحاصل في سعر الصرف في التقلبات التي تطرأ على مؤشر الأسعار في الجزائر.

التوصيات

بعد استخلاص نتائج الدراسة، يمكن اقتراح جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ✓ ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف.
- ✓ يجب التحكم في مستوى العام للأسعار باعتباره عامل متأثر بسعر الصرف.
- ✓ ضرورة إعادة تقييم العملة الوطنية.
- ✓ تحسين قيمة الدينار والعمل على تقويته.
- ✓ ضرورة ربط أسعار الصرف الرسمية بما يقابلها في السوق الموازية.
- ✓ يجب على الدولة تفعيل آليات الرقابة على الأسعار عمليا وليس إعلاميا فقط.
- ✓ إعادة النظر في طريقة الدعم الموجهة لأسعار المواد الاستهلاكية.

أفاق الدراسة:

بعد أن تطرقنا إلى توصيات الدراسة أصبح بالإمكان طرح مواضيع للنقاش والمرتبطة بهذا المجال والتي من شأنها استكمال جوانبه، ومن بين هذه المواضيع:

خاتمة

- ❖ قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار الجزائري.
- ❖ تطور سعر الصرف وعلاقته بالتضخم في الجزائر.
- ❖ سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية في الجزائر.

قائمة المراجع

والمصادر

المصادر باللغة العربية

- 1) توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010 .
 - 2) رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، طبعة الأولى، 2000.
 - 3) السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
 - 4) الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، 2009.
 - 5) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
 - 6) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيق، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، طبعة الأولى، 2011.
 - 7) عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، طبعة العربية، 2016.
 - 8) عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، طبعة الأولى، 2012.
 - 9) مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الرابعة، 2010 .
 - 10) موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الأولى، 2008.
 - 11) وليد الصافي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
 - 12) يوسف أبو فارة، إدارة الأسعار في الأسواق التقليدية والإلكترونية وأسواق المياه، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة الأولى، 2010.
- ❖ المذكرات والرسائل والأطروحات:
- 1) بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة الدكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013.

- (2) بن يوسف نوى، تأثير التضخم على المتغيرات الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادي التطبيقي، جامعة بسكرة، 2015-2016.
- (3) جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة-2012-1013.
- (4) ختو هاجر، رمضاني نجاه، اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في دول MENA دراسة قياسية للفترة (1980-2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية دولية، جامعة عين تموشنت، 2016-2017.
- (5) الداوي اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص التقنيات الكمية في المالية، جامعة ورقلة، 2015-2016.
- (6) دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص دولية، جامعة بسكرة، 2014-2015.
- (7) دوغى الحسين، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) دراسة تحليلية قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة مسيلة، 2016-2017.
- (8) شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول الغرب العربي 1980-2014، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2017-2018.
- (9) عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة ورقلة، 2015-2016.
- (10) العرابي حسن، حموا يعيش محمد، أثار تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على العائدات النفطية - حالة الجزائر - (خلال فترة 1990-2015)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ادرار 2016-2017.
- (11) علو مسعودة، يوسف مرزوق، أثر تغير سعر الصرف على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة سعيدة، 2015-2016.

12) مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1974-2003)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، 2010-2011.

13) مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار الصرف والعملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

14) موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان.

❖ المجالات

1) إبراهيم جواد كاظم، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق أنموذجاً)، DIYALA JOURNAL FOR PURE SCIENCES، جامعة ديالي، 2011، ص102.

2) إبراهيم علي كردي وآخرون، دراسة تأثير أسعار الصرف الدولار الأمريكي على بعض المؤشرات المالية والاقتصادية في العراق، دراسة تحليلية للمدة 2009-2015، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد4، العدد40، سنة2017

3) رجاء صادق بيجان، إدارة مخاطر أسعار صرف العملات باستخدام عقود المشاركة بالمخاطرة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة واسط العدد (21)، 2016.

4) سهام كامل محمد، دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق من 2000-2008، مجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد(1)، العدد(2)، 2009.

5) سهام كامل محمد، دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة من 2000-2008، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد(1)، عدد(2)، 2009.

6) عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف-حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-مجلة البحوث والدراسات العدد12، جامعة قسنطينة، 1999.

7) عثمان نزار، منذر العواد، استخدام نماذج في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد2، 2012.

8) فتيحة مختاري، بلحاج فراحي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1990-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث العدد04، سنة 2017.

(9) فوزي شوق، السعدي رجال، قياس وتحليل العلاقة الدينامية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد5، 2017.

❖ المؤتمرات

(1) عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: إدارة مخاطر اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-19 ماي 2007.

❖ مصادر باللغة الأجنبية

- 1) Dominique plihon « **les taux de change** » édition, la découverte, paris 1991.
- 2) MILET Obravich , « **Les effets de la dévaluation française de 1958** » les aides d'organisations paris 1970.

❖ المذكرات باللغة الأجنبية

- 1) Koray alper, September 2003 , “**EXChange rate pass-through to domestic prices in Turkish economy** “-middle east technical university.
- 2) Ivohasina F.Razafimahefa, ,June 2012 , **Exchange Rate Pass- through in Sub-Saharan African Economies and its Determinants**, International Monetary fund, African Department.

❖ المقالات والمجلات باللغة الأجنبية

- 1) Thérèse laflèche, 1996, **The impact of exchange rate movements on consumer prices**, Bank of canada Review, 1996-1997,p23.
- 2) Jonathan McCarthy,November 1999, ' **Pass-Through Of Exchange Rates And Import Prices To Domestic Inflation In Some Industrialised Economies**',Bank For International Settlements Working Papers.

❖ المواقع الإلكترونية

Source: in ternational statistics (IFS) Metadata by country(IFS), 2/4/2019, 11:30

t<http://data.imf.org/regular.aspx?key=61545850>

cp<http://data.imf.org/regular.aspx?key=61545849>

قائمة

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01

اختبار استقرارية السلاسل باستخدام تقنية ديكي فولر الموسع
اختبار استقرار السلسلة CPI عند المستوى

Null Hypothesis : CPI has a unit root

Exogenous : Constant

Lag Length : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.757310	0.8235
Test critical values : 1% level	-3.546099	
5% level	-2.911730	
10% level	-2.593551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : CPI has a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

Lag Length : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.060122	0.0118
Test critical values : 1% level	-4.121303	
5% level	-3.487845	
10% level	-3.172314	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : CPI has a unit root

Exogenous : None

Lag Length : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.230325	0.9996
Test critical values : 1% level	-2.604746	
5% level	-1.946447	
10% level	-1.613238	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار استقرار السلسلة CPI عند الفرق الأول

Null Hypothesis : D(CPI) has a unit root

Exogenous : Constant

Lag Length : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.874174	0.0000
Test critical values :		
1% level	-3.548208	
5% level	-2.912631	
10% level	-2.594027	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : D(CPI) has a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

Lag Length : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.814644	0.0000
Test critical values :		
1% level	-4.124265	
5% level	-3.489228	
10% level	-3.173114	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Hypothesis : D(CPI) has a unit root

Exogenous : None

Lag Length : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.320724	0.0000
Test critical values :		
1% level	-2.605442	
5% level	-1.946549	
10% level	-1.613181	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار استقرار السلسلة cpi عند الفرق الثاني

Hypothesis : D(CPI,2) has a unit root
Inclusions : Constant
Lag Length : 7 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.386994	0.0000
Critical values :		
1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

Kinnon (1996) one-sided p-values.

Hypothesis : D(CPI,2) has a unit root
Inclusions : Constant, Linear Trend
Lag Length : 7 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.317471	0.0000
Critical values :		
1% level	-4.152511	
5% level	-3.502373	
10% level	-3.180699	

Kinnon (1996) one-sided p-values.

Hypothesis : D(CPI,2) has a unit root
Inclusions : None
Lag Length : 7 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.440455	0.0000
Critical values :		
1% level	-2.612033	
5% level	-1.947520	
10% level	-1.612650	

Kinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار استقرار TC السلسلة عند المستوى

Null Hypothesis : TC has a unit root

Exogenous : Constant

Lag Length : 4 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.462254	0.1302
Test critical values : 1% level	-3.555023	
5% level	-2.915522	
10% level	-2.595565	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : TC has a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

Lag Length : 6 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.103470	0.1161
Test critical values : 1% level	-4.140858	
5% level	-3.496960	
10% level	-3.177579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : TC has a unit root

Exogenous : None

Lag Length : 6 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.832707	0.8881
Test critical values : 1% level	-2.609324	
5% level	-1.947119	
10% level	-1.612867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار استقرار السلسلة TC عند الفرق الأول

Null Hypothesis : D(TC) has a unit root

Exogenous : Constant

Lag Length : 5 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.738312	0.4065
Test critical values : 1% level	-3.560019	
5% level	-2.917650	
10% level	-2.596689	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Exogenous : Constant, Linear Trend

Lag Length : 3 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.321023	0.0060
Test critical values : 1% level	-4.133838	
5% level	-3.493692	
10% level	-3.175693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : D(TC) has a unit root

Exogenous : None

Lag Length : 5 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.212297	0.2038
Test critical values : 1% level	-2.609324	
5% level	-1.947119	
10% level	-1.612867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار استقرار السلسلة TC عند الفرق الثاني

Exogenous : Constant

Lag Length : 4 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.978543	0.0000
Test critical values : 1% level	-3.560019	
5% level	-2.917650	
10% level	-2.596689	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : D(TC,2) has a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

Lag Length : 4 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.014746	0.0000
Test critical values : 1% level	-4.140858	
5% level	-3.496960	
10% level	-3.177579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : D(TC,2) has a unit root

Exogenous : None

Lag Length : 4 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.052465	0.0000
Test critical values : 1% level	-2.609324	
5% level	-1.947119	
10% level	-1.612867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار استقرار السلسلة TCR عند المستوى

Null Hypothesis : TCR has a unit root

Exogenous : Constant

Lag Length : 4 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.286183	0.1800
Test critical values : 1% level	-3.555023	
5% level	-2.915522	
10% level	-2.595565	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : TCR has a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

Lag Length : 6 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.653470	0.2595
Test critical values : 1% level	-4.140858	
5% level	-3.496960	
10% level	-3.177579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : TCR has a unit root

Exogenous : None

Lag Length : 6 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.868750	0.8942
Test critical values : 1% level	-2.609324	
5% level	-1.947119	
10% level	-1.612867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار استقرار السلسلة TCR عند الفرق الأول

Null Hypothesis : D(TCR) has a unit root

Exogenous : Constant

Lag Length : 5 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.728957	0.4111
Test critical values : 1% level	-3.560019	
5% level	-2.917650	
10% level	-2.596689	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : D(TCR) has a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

Lag Length : 3 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.288108	0.0065
Test critical values : 1% level	-4.133838	
5% level	-3.493692	
10% level	-3.175693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : D(TCR) has a unit root

Exogenous : None

Lag Length : 5 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.198533	0.2084
Test critical values : 1% level	-2.609324	
5% level	-1.947119	
10% level	-1.612867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار استقرار السلسلة TCR عند الفرق الثاني

Null Hypothesis : D(TCR,2) has a unit root

Exogenous : Constant

Lag Length : 4 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.998801	0.0000
Test critical values : 1% level	-3.560019	
5% level	-2.917650	
10% level	-2.596689	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : D(TCR,2) has a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

Lag Length : 4 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.990401	0.0000
Test critical values : 1% level	-4.140858	
5% level	-3.496960	
10% level	-3.177579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis : D(TCR,2) has a unit root

Exogenous : None

Lag Length : 4 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.072862	0.0000
Test critical values : 1% level	-2.609324	
5% level	-1.947119	
10% level	-1.612867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار استقرارية السلاسل باستخدام تقنية فليبيس بيرون
اختبار استقرار سلسلة CPI عند المستوى

Null Hypothesis: CPI has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 21 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.818489	0.8064
Test critical values:		
1% level	-3.546099	
5% level	-2.911730	
10% level	-2.593551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CPI has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.069236	0.0115
Test critical values:		
1% level	-4.121303	
5% level	-3.487845	
10% level	-3.172314	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CPI has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 21 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	6.198320	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.604746	
5% level	-1.946447	
10% level	-1.613238	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار استقرارية CPI السلسلة عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 26 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-12.21065	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.548208	
5% level	-2.912631	
10% level	-2.594027	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 28 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-12.74181	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.124265	
5% level	-3.489228	
10% level	-3.173114	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.324518	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.605442	
5% level	-1.946549	
10% level	-1.613181	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار استقرارية TC عند المستوى

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.920488	0.3209
Test critical values:		
1% level	-3.546099	
5% level	-2.911730	
10% level	-2.593551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.133981	0.9142
Test critical values:		
1% level	-4.121303	
5% level	-3.487845	
10% level	-3.172314	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	2.501511	0.9967
Test critical values:		
1% level	-2.604746	
5% level	-1.946447	
10% level	-1.613238	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار استقرارية TC عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.865047	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.548208	
5% level	-2.912631	
10% level	-2.594027	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.155555	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.124265	
5% level	-3.489228	
10% level	-3.173114	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.127643	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.605442	
5% level	-1.946549	
10% level	-1.613181	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار TCR استقرارية السلسلة عند المستوى الأول

Null Hypothesis: TCR has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.652373	0.4499
Test critical values:		
1% level	-3.546099	
5% level	-2.911730	
10% level	-2.593551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.100648	0.9201
Test critical values:		
1% level	-4.121303	
5% level	-3.487845	
10% level	-3.172314	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCR has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	2.538653	0.9970
Test critical values:		
1% level	-2.604746	
5% level	-1.946447	
10% level	-1.613238	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

اختبار استقرارية السلسلة TCR عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.842211	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.548208	
5% level	-2.912631	
10% level	-2.594027	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.013156	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.124265	
5% level	-3.489228	
10% level	-3.173114	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.118377	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.605442	
5% level	-1.946549	
10% level	-1.613181	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

تقلبات أسعار الصرف وأثرها على مؤشر الاسعار -دراسة حالة الجزائر ما بين (2014-2018)-

Exchange rate fluctuations and their effect on the price index of the case of Algeria

Par: TAZZALT Sars; HARIZI Wahiba

Director: ABDELKRIM Sediki

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إيضاح آثار تقلبات أسعار الصرف على مؤشر الأسعار في الجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2018 وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

ولتحقيق هذا الهدف استخدمنا نماذج VAR لقياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية ودراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ممثلة في مؤشر أسعار المستهلك، سعر الصرف الرسمي والمتأخر لفترة واحدة.

وقد توصلنا في هذا البحث إلى أن مؤشر أسعار الاستهلاك المحلية لا يتأثر بصورة كبيرة بتغيرات سعر الصرف الرسمي، حيث أن دور الدولة من خلال انتهاجها سياسة دعم أسعار بعض المواد الاستهلاكية ساهمت في الحد من انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف الرسمي، مؤشر أسعار المستهلك، اختبار السببية، اختبار الاستقرارية، نماذج VAR.

Abstract:

The study aimed to clarify the effects of exchange rate fluctuations on the price index in Algeria during the period from 2014 to 2018, and it determines the direction of these effects and the nature of their impact on the Algerian economy.

To achieve this goal, we used models VAR to measure the stability of time series and to study the causal relationship between the variables of the study represented in the consumer price index, the official exchange rate, and one-time delay.

We arrived in this search to be a pointer the consumer price index is not significantly affected by changes in the official exchange rate. Whereas the role of the state through the policy of subsidizing prices some consumer goods which have contributed to reducing the transmission of the impact of the exchange rate to domestic prices.

Keywords:

The official exchange rate, the consumer price index, the test causality, Stability test, Vectorial Auto RegressiveVAR .